الأمم المتحدة

TD

Distr.
GENERAL

TD/B/52/10 (Vol.I)
18 October 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والخمسون
جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثانية والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

المجلد الأول

التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

(A) GE.05-52410 261005 261005

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣
أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله ٤
ألف- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً ٤
استنتاجات متفق عليها ٤٨٢(د-٥٢) ٤
باء- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة ٥
المقرر ٤٨٣(د-٥٢) ٥
جيم- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس ٧
ثانياً- ملخصات الرئيس للمناقشات التي أجراها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول الأعمال ٩
ألف- الجزء الرفيع المستوى: النمو الاقتصادي والحد من الفقر في تسعينات القرن الماضي - الدروس المستفادة من عقد من الإصلاح الاقتصادي في وضع الاستراتيجيات الإنمائية وإقامة الشراكات العالمية في الألفية الجديدة..... ٩
باء- الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية: سمات جديدة للترابط العالمي ١٢
جيم- استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية..... ١٧
دال- أنشطة التعاون التقني: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ٢٢
ثالثاً- المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل ٣٣
ألف- افتتاح الدورة ٣٣
باء- انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ (أ) من جدول الأعمال) ٣٣
جيم- إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها (البند ١ (ب) من جدول الأعمال)..... ٣٤
دال- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١(ج) من جدول الأعمال) ٣٥
هاء- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين للمجلس (البند ١(د) من جدول الأعمال) ٣٥
واو- تعيين الأعضاء لعام ٢٠٠٦ في الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (البند ١١(أ) من جدول الأعمال) ٣٥
زاي- استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ١١(د) من جدول الأعمال) ٣٦
حاء- عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ٢٠٠٦ (البند ١١(هـ) من جدول الأعمال)..... ٣٦
طاء- الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس (البند ١١(و) من جدول الأعمال) ٣٦
ياء- اعتماد التقرير (البند ١٢ من جدول الأعمال) ٣٦

المرفق

جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية..... ٣٧

مقدمة

`١` عُقدت الدورة الثانية والخمسون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وخلال هذه الدورة، عقد المجلس ١٠ جلسات عامة هي الجلسات ٩٦٨ إلى ٩٧٧.

`٢` وهذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أُعدَّ وفقاً للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في مرفق مقرره ٣٠٢(د-٢٩) المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. ويسجل التقرير على النحو المناسب الإجراءات التي اتخذهـــا المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله (الفرع أولاً)، وموجزات للمناقشات التي دارت بشأن بنود معينة (الفرع ثانياً)، والمسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية (الفرع ثالثاً).

`٣` ويورد المجلد الثاني من تقرير المجلس عن دورته الثانية والخمسين، الذي سيصدر في وقت لاحق في الوثيقة TD/B/52/10(Vol.II)، ما جاء في البيانات التي أُدلي بها أثناء الدورة بشأن شتى بنود جدول الأعمال.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله

ألف- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

استنتاجات متفق عليها ٤٨٢(د-٥٢)

إن مجلس التجارة والتنمية، في اضطلاعه بجزءٍ من استعراضه السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً،

١- *يحيط علماً* بتقريرَي المعلومات الأساسية المقدميْن من أمانة الأونكتاد والواردين في الوثيقتين TD/B/52/3 وTD/B/52/4، وكذلك تقرير عام ٢٠٠٥ عن التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً؛ ويُذكِّر بأنه دعا الأمانة إلى تزويد الدول الأعضاء بمعلوماتٍ أكثر قابلية للقياس الكمي وذات وجهة موضوعية عن المشاريع المحددة؛

٢- *يُلاحظ برضى* مساهمة الأونكتاد الواسعة في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في مجالات تقع في إطار ولاياته واختصاصه، *ويشجع* الأونكتاد على بذل مزيدٍ من الجهود، بالتعاون مع البلدان المستفيدةً وشركائها الإنمائيين، لتعزيز تنفيذ وفعالية أنشطته في مجالات التعاون التقني وبناء القدرات وذلك بغية تحسين الأثر الإنمائي لهذه الأنشطة في اقتصادات أقل البلدان نمواً بوجهٍ عام وفي المؤسسات الوطنية لديها بوجهٍ خاص؛

٣- *يشجع* أمانة الأونكتاد على تنفيذ قرارات توافق آراء ساو باولو ذات الصلة تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك قرار جعل *"تقرير أقل البلدان نمواً"* تقريراً سنوياً، وعلى مواصلة تعزيز جهودها المبذولة لصالح أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة، *ويدعو* الأمانة إلى توفير موارد كافية لهذا الغرض من الموارد الحالية، وإلى طلب التبرعات بحسب الاقتضاء. ويُدعى الأعضاء الذي لا يتبرعون في الوقت الحاضر والقادرين على ذلك إلى التبرع دعماً لهذا الجهد؛

٤- *يُشجع* أمانة الأونكتاد على المساهمة، في إطار ولايتها وبالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة، مساهمة فعالة في الاستعراض الشامل في منتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، هذا الاستعراض الشامل الذي تضطلع به الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦، وفي عمليات التحضير له، كما يشجعها على تقديم مساهمات موضوعية للتوصل إلى حصيلةٍ موفقة للاستعراض؛

٥- *يُعرب* عن تقديره العميق للمقررات التي اتُخذت مؤخراً بشأن الإلغاء الكامل للديون المتعددة الأطراف المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المؤهلة لإلغاء ديونها المستحقة للرابطة الإنمائية الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي، كما *يُعرب* عن تقديره العميق للزيادة الكبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، ويدعو إلى تنفيذ هذه الالتزامات في الوقت المناسب بغية مساعدة هذه البلدان على إحراز تقدمٍ في اتجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛

٦- *يسلِّم* بمساهمة دخول الأسواق على أساس تفضيلي في النمو الاقتصادي والتنمية في أقل البلدان نمواً، *ويؤكد من جديد* تقديره للشركاء التجاريين لأقل البلدان نمواً الذين منحوا أو الذين اتخذوا مبادرات في اتجاه منح أقل البلدان نمواً فرصة إدخال جميع منتجاتها التصديرية المهمة لها إلى الأسواق معفاةً من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص، *ويدعو* الشركاء التجاريين الآخرين لأقل البلدان نمواً إلى اتخاذ تدابير مماثلة إذا كان في وسعها ذلك؛

٧- *يسلِّم* بأن تحرير التجارة المتعددة الأطراف ينطوي على احتمال عظيم لجلب المنافع لأقل البلدان نمواً بإتاحة فرص تجارية جديدة؛ *ويسلِّم* بأن بعض هذه البلدان يمكن أن يتأثر بتآكل أفضليات دخول السوق التي تتعلق ببعض المنتجات التصديرية التي تعتبرها هذه البلدان منتجات مهمة لديها؛ *ويدعو* إلى تكثيف تدابير الدعم الدولية لتمكين أقل البلدان نمواً من تعزيز قدراتها الإنتاجية، وتنويع اقتصاداتها بإضافة أنشطة لا تعتمد على الأفضليات، ولتحسين انتفاعها بأفضليات دخول السوق التي تُتاح لها. ويمكن لتدابير الدعم الدولية هذه أن تستهدف أيضاً معالجة أي آثار سلبية تلحق بأقل البلدان نمواً جراء المزيد من تحرير التجارة متعددة الأطراف؛

٨- *يلاحظ بتقدير* مساهمة الأونكتاد في تنفيذ الإطار المتكامل وذلك بطُرق منها إعداد *"دليل الإطار المتكامل"*، وتنظيم أنشطة سابقة لدراسة تشخيص التكامل التجاري، ومتابعة مصفوفات العمل التي تضعها هذه الدراسة، *ويدعو* الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى زيادة دعمها وتبرعاتها المالية للإطار المتكامل إذا كان بوسعها ذلك؛

٩- *يُسلِّم* بما يقدمه الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً في الأونكتاد من مساهمة باعتباره أداة لتمويل أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً؛ *ويُعرب عن تقديره* للجهات المانحة الثنائية لاستمرار دعمها ومساهماتها المالية في الصندوق الاستئماني؛ *ويؤكد* ضرورة مواصلة تقديم المساهمات وتوسيع نطاق مشاركة الجهات المانحة، ضماناً للفعالية والكفاءة في إنجاز وتنفيذ برامج ومشاريع المساعدة التقنية القائمة والجديدة في هذه البلدان، ويستحسن أن تكون المساهمات مساهمات غير مخصصة.

الجلسة العامة ٩٧٧
١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

باء- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

المقرر ٤٨٣(د-٥٢)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يحيط علماً مع التقدير* بالتحسينات التي أُدخلت على تقديم التقرير بشأن "استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد" *ويطلب* من الأمانة إدخال المزيد من التحسينات على المعلومات الواردة في المرفق الأول بالتقرير، وبشكل خاص إدراج تقييم للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف؛

٢- *يشدد* على أهمية زيادة فعالية واستدامة أنشطة بناء القدرات، *ويُعرب* بهذا الخصوص عن تقديره للمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف لدعمهم المستمر ومساهماتهم بتبرعاتهم المتواصلة لصناديق الأونكتاد

الاستئمانية، *ويدعو* المانحين والمانحين المحتملين الذين هم في وضع يسمح لهم بدعم جهود الأونكتاد في توفير برنامج فعال للتعاون التقني إلى القيام بذلك؛

٣- *يحث* الأمانة على القيام بتنسيق منهجي بين الأنشطة التنفيذية للأونكتاد وعمل الأمانة في مجال البحث وعملها التحليلي المتعدد الأوجه، ومداولات الجهات الحكومية الدولية، لتأمين تأثير متناسق وفعال لتعاون الأونكتاد التقني في المجالات المترابطة المتمثلة في التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة ورؤيته المتكاملة والمتعددة التخصصات لمسائل التجارة والتنمية؛

٤- *يطلب* إلى الأمانة تكثيف المشاورات مع المستفيدين المحتملين من مساعدة الأونكتاد، عند صياغة وثائق المشاريع، بغية السهر على أن يكون الطلب محرك الأنشطة المقترحة وأن تفي هذه الأنشطة بأهداف وغايات المستفيدين الإنمائية؛

٥- *يرحب* بكون جزء كبير من مساعدة الأونكتاد التقنية يُقدم من خلال أنشطة أقاليمية، *ويحث* المانحين على مواصلة دعمهم لهذه الأنشطة؛

٦- *يلاحظ* أن ثلث إجمالي موارد عام ٢٠٠٤ استُخدمت لأغراض تقديم المساعدة لأقل البلدان نمواً، ذلك أن احتياجاتها الخاصة تتطلب عناية خاصة، ويتطلع إلى مواصلة تعزيز الجهود بهذا الخصوص؛

٧- *يُعرب* عن الحاجة إلى ضمان توزيع منصف للموارد فيما بين مناطق البلدان النامية في تقديم التعاون التقني إجمالاً؛

٨- *يطلب* إلى الأمانة أن تقدم لدورة الفرقة العاملة المقبلة تقريراً عن التعاون التقني فيما يتعلق بمساهمة الأونكتاد في تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ٥٩/٢٥٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وبشكل خاص بالإشارة إلى المساعدة التقنية على المستوى القطري؛

٩- *يحيط علماً مع التقدير* بجهود الأونكتاد الرامية إلى جمع الأموال، ويلاحظ أن قيام الأونكتاد بجمع الأموال يمكن تعزيزه باتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين النهج المخصص الحالي لجعله نظاماً أكثر تماسكاً وأحسن تنسيقاً وشاملاً لمختلف الشُعب؛

١٠- *يطلب* في هذا السياق إلى الأمانة أن تقدم المزيد من المعلومات عن خيارات تحسين نظام تمويل المساعدة التقنية وجعله أكثر قابلية للتنبؤ، بما في ذلك زيادة استكشاف خيارات الانتقال إلى نظامٍ مواضيعي ومتعدد الأعوام ومتعدد المانحين؛

١١- *يطلب* إلى أمين عام الأونكتاد تعزيز تماسك البرامج والأنشطة وطابعها المشترك بين الشُعب في مجال التعاون التقني، بما في ذلك تنسيق المشاريع بغية تعزيز تنفيذ أنشطة التعاون التقني إجمالاً، وتقديم تقريرٍ إلى الدورة المقبلة للفرقة العاملة المعنية بالتعاون التقني عن التقدم المحرز بهذا الخصوص، *ويطلب* بشكل خاص تفاصيل عن كافة المشاريع التي تم إنهاؤها أو التي لم يتخذ الأونكتاد أي مزيد من الإجراءات بخصوصها خلال الأعوام الثلاثة الماضية؛

١٢- *يطلب* إلى الأمانة أن تقدم إلى الفرقة العاملة المعنية بالتعاون التقني في دورتها المقبلة تقريراً عن التقدم المحرز في الانتقال إلى مرحلة تنفيذ توافق آراء ساو باولو، بما في ذلك إسهام الأونكتاد في العمليات المتعددة الأطراف والإقليمية والأقاليمية من خلال المساعدة التقنية التي يقدمها والقيام، بهذا الخصوص، بتحديد أولويات التنفيذ المحتملة؛

١٣- *يدعو* إلى تعزيز التعاون بين مختلف مقدمي المساعدة ذات الصلة بالتجارة بغية تأمين تقديم خدمات معززة للمستفيدين والانتقال بالترتيبات المؤسسية القائمة إلى مرحلة الإعمال التام؛

١٤- *يطلب* إلى الأمانة أن تُؤمِّن المتابعة الملائمة لأحكام هذا المقرر وأن تقدم تقريراً في موعدٍ أقصاه الدورة السابعة والأربعون للفرقة العاملة.

الجلسة العامة ٩٧٢
٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

جيم- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو والتنمية

١- في الجلسة العامة ٩٧٧ المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قرر المجلس عقد دورة مستأنفة لوضع الصيغة النهائية للاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٥ من جدول الأعمال، على أن يكون الموعد الاسترشادي للدورة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

إسهام الأونكتاد، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، واستعراض التقدم المحرز في هذا التنفيذ، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة

٢- وأحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٧٦ المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بالتقرير المقدم من الأمانة بشأن هذا البند (TD/B/52/6).

التقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٣- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٧٤ المعقودة في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٥، بالتقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/52/2) وبالبيانات التي أدلت بها الوفود. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧، تقرر أن يشمل تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة عن دورته الثانية والخمسين سرداً للمداولات التي جرت بشأن هذا البند.

التقرير عن شراكات الأونكتاد الحادي عشر الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة

٤- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٧٥ المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بتقرير الأمانة الشفوي عن هذا البند.

جلسة استماع مع المجتمع المدني، وفقاً للفقرة ١١٧ من توافق آراء ساو باولو

٥- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٧٤ المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بالتقرير المقدم عن جلسة الاستماع (TD/B/52/9).

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الخامسة والأربعين، المعقودة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

٦- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٧٦ المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها الخامسة والأربعين (TD/B/WP/184)، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها للفرقة العاملة بشأن "تقييم أنشطة التعاون التقني: تقييم متعمق للدورات التدريبية الخاصة بالقضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي".

تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية في اجتماعات خبراء الأونكتاد

٧- طلب المجلس، في جلسته العامة ٩٧٧ المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، إلى الأمين العام للأونكتاد أن يبذل مساعيه الحميدة لإجراء مزيد من المشاورات على وجه الاستعجال مع الدول الأعضاء بشأن تمويل الخبراء وصيغ اختيار الخبراء، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس في دورة تنفيذية أو في دورة خاصة.

التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي السابع والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

٨- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٧٥ المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والثلاثين المعقودة في فيينا في الفترة من ٤ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (A/60/17).

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثامنة والثلاثين (جنيف، ١٨-٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)

٩- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٧٥ المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته الثامنة والثلاثين (ITC/AG(XXXVIII)/204).

التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وأثر هذه الدورات

١٠- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٧٧ المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بالتقرير المقدم من رئيس المجلس في دورته الحادية والخمسين بشأن هذا البند.

ثانياً- ملخصات الرئيس للمناقشات التي أجراها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول الأعمال

ألف- الجزء الرفيع المستوى: النمو الاقتصادي والحد من الفقر في تسعينات القرن الماضي - الدروس المستفادة من عقد من الإصلاح الاقتصادي في وضع الاستراتيجيات الإنمائية وإقامة الشراكات العالمية في الألفية الجديدة

ملخص الرئيس[1]

١١- أظهرت المنشورات الصادرة مؤخراً بشأن قضايا التنمية أن الإصلاح الاقتصادي في تسعينات القرن الماضي أسفر عن نتائج شديدة التباين و لم يؤدِ في معظم البلدان النامية إلى نمو مطرد بمعدلات كافية للحد من الفقر بصورة ملموسة. وقام الجزء الرفيع المستوى بما يلي، مركزاً بوجه خاص على التجارب القطرية في عملية الإصلاح خلال تسعينات القرن الماضي:

(أ) استعراض سجل النمو والحد من الفقر في تسعينات القرن الماضي، بما في ذلك استراتيجيات التنمية التي اتبعتها أكثر البلدان نجاحاً ونتائج العناصر الرئيسية للإصلاح الاقتصادي، وهي تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، وتحرير التجارة، والتحرير المالي، والخصخصة ورفع الضوابط؛

(ب) النظر في آخر ما انتهى إليه الفكر بشأن استراتيجيات التنمية لدفع عجلة النمو والحد من الفقر، بالاستناد إلى تقييم التجارب؛

(ج) إبراز الآثار المترتبة بالنسبة للشراكات العالمية الفعالة في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا.

١٢- وألقى كلمة أمام الجزء الرفيع المستوى كلٌ من صاحب السعادة السيد آلان كيريماتن، وزير التجارة والصناعة في غانا، والسيد ليف لونده، نائب وزير التنمية الدولية في النرويج، والسيد أرتورو أكونل، عضو مجلس مصرف الأرجنتين المركزي الذي تحدث بصفته الشخصية.

١٣- وتحدث وزير التجارة والصناعة الغاني عما اتخذه بلده من تدابير في مجال الإصلاح والتحرير الاقتصاديين. وقال إن العملية تسبب المعاناة ولكنها يمكن أن تعيد الاستقرار الاقتصادي والثقة الخارجية والنمو المطرد. وتدل تجربة بلده على أهمية تعبئة موارد الاستثمار، وتعزيز التكامل الإقليمي بين البلدان النامية، وزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأكد نائب وزير التنمية الدولية النرويجي أن المهم ليس نماذج التنمية القصيرة الأمد بل التوصل إلى فهم مشترك للنمو المطرد. ورأى أن الحالات المختلفة تستدعي نهجاً مختلفة. ودعا البلدان النامية إلى تهيئة بيئة تمكينية لاجتذاب الاستثمار وتعزيز تعبئة

---

(١) أدرج في التقرير المقدم من المجلس إلى الجمعية العامة عملاً بالمقرر الذي اتخذه المجلس في جلسته العامة الختامية ٩٧٧.

الموارد المحلية. وأكد السيد أرتورو أكونل، متحدثاً بصفته الشخصية، أن العولمة المالية لا تعود بالنفع على النمو الاقتصادي ضرورةً، بل يمكن أن تؤدي إلى أزمات وإلى زعزعة الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. ودعا كلاً من الدائنين والمدينين إلى إدارة التدفقات الرأسمالية إدارة أفضل، ورأى أن التعاون الدولي يمكن أن يساعد البلدان النامية على تحديد أفضل ما يناسب ظروفها الوطنية من تدابير التحرير واستراتيجيات التنمية.

١٤- وتلا ذلك نقاش اتسم بغنى وتنوع شديدين، وركز مع ذلك على مشاكل التنمية الرئيسية والعبر المستخلصة من تجارب الماضي. وفيما يلي ملخص بعناصره الرئيسية.

نماذج وتجارب التنمية في تسعينات القرن الماضي

١٥- سلطت وفود عديدة الضوء على ما اتخذته البلدان النامية من تدابير عميقة في مجال الإصلاح والتحرير الاقتصاديين من منتصف ثمانينات القرن الماضي إلى نهاية التسعينات منه. وكانت عملية الإصلاح في أغلب الأحيان عملية أوحت بها المؤسسات المالية الدولية. بيد أن عدداً من البلدان النامية أجرت إصلاحات في السياسة العامة نتيجة التزامات تعهدت بها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وكذلك تصدياً لتدهور الأوضاع الاقتصادية الداخلية والصدمات الخارجية، أو استجابةً لمزيج من هذه العوامل.

١٦- وشدد أحد الوفود أيضاً على أهمية عملية التحول التي شهدتها أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة خلال الفترة نفسها والعبر التي يمكن استخلاصها من تلك التجارب. وأشار بلد آخر من المنطقة ذاتها إلى ما أحرزه من تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نتيجة أخذه بالتكيف الاقتصادي التدريجي، ما مكّنه من التقدم بثبات على طريق بناء اقتصاد سوقي ذي توجه اجتماعي.

١٧- وفي تقييم عملية الإصلاح ونتائجها، سُلط الضوء على ما أحدثته عملية التكيف الهيكلي من معاناة اجتماعية واقتصادية بين فئات واسعة من الناس في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وأكدت عدة وفود أن التوقعات المرتبطة باستراتيجيات الإصلاح في تسعينات القرن الماضي لم تتحقق كاملةً. ولا تزال بلدان نامية كثيرة تواجه عقبات شديدة تحول دون النمو الاقتصادي، وهي عقبات تؤثر أكثر ما تؤثر في الاقتصادات الصغيرة التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية، كما هو حال العديد من البلدان الأفريقية. بل إن بعض البلدان أحرزت تقدماً في مجال النمو الاقتصادي والحد من الفقر إجمالاً، ولكنها شهدت تدهوراً في توزيع الدخل.

١٨- كما سُجلت تجارب في تغيير السياسة العامة ساعدت على قلب مسار التدهور الاقتصادي وإعادة الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والثقة الخارجية والنمو المطرد. واعتبر البعض أن توافر موارد الاستثمار على الصعيدين الوطني والعالمي شرط أساسي لا يمكن لولاه تحقيق الأهداف الاجتماعية، ولا سيما الحد من الفقر، ولا الأهداف الإنمائية الأخرى. وشددت وفود أخرى على أن زيادة التكامل الإقليمي بين البلدان النامية وتحسين الانتفاع بفرص النمو العظيمة التي يتيحها التعاون فيما بين بلدان الجنوب من شأنهما تيسير عملية الإصلاح الاقتصادي.

١٩- وأكدت البلدان المانحة والمستفيدة على حد سواء أهمية المساعدة المقدمة من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف للإصلاحات الاقتصادية. وأُبرزت في هذا السياق الجوانب الإيجابية لمختلف المبادرات الإنمائية الدولية المتخذة مؤخراً.

٢٠- وأثـــيرت أيضاً مسألة الدور الحاسم الذي تؤديه الدولة في الإصلاح والتحرير الاقتصاديين. وأكد أحد الوفود أن سياســـات التنمية ينبغي أن تمنح الأولوية لاحتياجات المجتمع الأساسية. ولذلك، ينبغي أن تكون الدولة قادرة على تنظيم الأســـواق، وعلى المنافسة التكنولوجية والمالية، وأن تهيئ بيئة داخلية مواتية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية في مواجهة الشركات عبر الوطنية.

٢١- وفيما يتعلق بنظريات ونماذج التنمية الرئيسية في التسعينات، أشير إلى الطابع المؤقت لنماذج التنمية والصعوبات الـــتي يمكـــن أن تنشأ من تطبيق هذه النماذج وكأنها عقائد. وأجمعت الآراء على ضرورة نبذ نهج "مقاس واحد مناسب للجمـــيع" لدى وضع السياسات. وشددت عدة وفود على ضرورة وضع سياسات إنمائية تتناسب أكثر مع حالة كل بلد وتتسم بمزيد من المرونة. وبدلاً من وضع سياسات ونظريات عامة جديدة في التنمية، يجدر إيلاء الخصائص الوطنية اهتماماً أكـــبر في تطبيق تدابير الإصلاح الاقتصادي. كما أكدت وفود الحاجة إلى زيادة تنسيق السياسات على الصعيدين الوطني والدولي، وبخاصة أثناء الأزمات والاضطرابات الاقتصادية.

٢٢- إلا أن أحد الوفود ذكر أن الدلائل الاقتصادية تشير إلى ضرورة توافر عدد من العوامل الرئيسية المشتركة لتعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين، مثل وجود بيئة محلية تمكينية وسياسات تنافسية متينة وتدابير لتعزيز تطوير المؤسسات. وأشار وفد آخر إلى ضرورة إنشاء نظم لإدارة المخاطر لمنع انتشار الأزمات المالية والاضطرابات الاقتصادية.

حيز السياسة العامة

٢٣- أعربـــت الوفـــود عن وجهات نظر متباينة فيما يتعلق بمسألة حيز السياسة العامة. فأقرت بعض الوفود بأن حيز السياســـة العامـــة المتاح للبلدان النامية محدود في مجال المسائل المالية والتجارية، وأن هذه البلدان لا تزال تكافح من أجل المشـــاركة بأسلوب مؤثر في عمليتي اتخاذ القرارات ووضع المعايير لمختلف الأجهزة والمؤسسات الاقتصادية الدولية. وقد دعـــت وفود كثيرة إلى منح البلدان النامية حيزاً سياسياً ملائماً ومرونة لتكييف سياساتها وفقا لظروفها الوطنية الخاصة. وشدد أحد الوفود، في إشارة إلى الدروس المستفادة من البلدان الناجحة، على أن واضعي السياسات في حاجة إلى متسع مـــن الوقت والمجال للبحث والتجربة والتعلم. وأشار وفد آخر إلى تجارب أثبتت أن البلدان التي تستخدم حيزها السياسي العـــام بمرونة تحقق تنمية على مستوى أعلى من التوازن والاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا تفهم المناقشة الدائرة حول حيز السياسة العامة على أنها محاولة للالتفاف حول التعهدات والالتزامات.

٢٤- غـــير أن أحـــد الوفـــود أعرب عن تشككه في مدى الفائدة العائدة من مفهوم حيز السياسة العامة على العمل التحليـــلي المضطلع به في الأونكتاد وعلى النقاش الحكومي الدولي. وبالإشارة إلى النقد الموجه إلى السياسات الاقتصادية الـــتي روجت لها المؤسسات المالية الدولية في التسعينات، قال الوفد إن الأمر متروك لكل حكومة لتحليل التكلفة والعائد قبل عقد أي التزام دولي، بحيث تحدد ما إذا كان الالتزام في مصلحة البلد أم لا. ولذلك، فالفكرة القائلة إن البلدان النامية تكافح من أجل الحفاظ على سيادتها الاقتصادية تعتبر وهما. فليس حيز السياسة العامة هو الذي سيسهم بإيجابية في التنمية، وإنمـــا جـــودة السياســـة الاقتصادية، وجودة السياسة، وليس حيز السياسة العامة، هي التي ينبغي أن تركز عليها أعمال الأونكتاد.

التجارة الدولية وتحديث القطاعات الإنتاجية

٢٥- أكـــدت عـــدة وفود على تزايد الدور الذي تضطلع به البلدان النامية في النظام التجاري الدولي. واعتُبر تحرير التجارة شرطاً أساسياً سيمكن البلدان من استغلال ميزاتها النسبية، بدلاً من تقييدها في قطاعات وصناعات ربما لا تكون قـــادرة على المنافسة فيها. غير أن عدة وفود شددت أيضاً على أنه لا تزال هناك حواجز تجارية متنوعة تمنع البلدان النامية من الحياد عن تصدير السلع الأساسية.

٢٦- ودعـــت وفود إلى الإسراع بإتمام العمليات المتعددة الأطراف الجارية، وما يترتب على ذلك من تنفيذ للتعهدات الملتزم بها في هذا السياق. وينبغي تجنب فرض شروط غير عادلة على البلدان التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية.

٢٧- وبعد أن شدد أحد الوفود على ضرورة تعزيز قدرات البلدان النامية على التجارة وتوليد النمو الاقتصادي، دعا الوفـــد إلى المـــزيد من الاستثمار، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية كالهياكل الأساسية للنقل والاتصالات، والبحث والتطوير، ورأس المال البشري.

٢٨- وأبـــرزت وفود أهمية بناء قدرات إنتاجية تتيح للبلدان النامية المشاركة في التجارة الدولية وتحقيق نمو اقتصادي قـــابل للاستمرار. غير أنه ينبغي أن تستجيب المشاريع للأوضاع المحلية وأن تنهض بالمهارات المحلية في مجال إقامة المشاريع لكي يُكتب لها النجاح. وأشير أيضاً إلى ضرورة تحديث القطاع الزراعي في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

الأونكتاد الثاني عشر

٢٩- رحبـــت عـــدة وفود بالقرار الذي اتخذته غانا باستضافة الأونكتاد الثاني عشر، وأعربت عن أملها في أن تعمل الـــدول الأعضاء وأمانة الأونكتاد سوياً على ضمان نجاح المؤتمر في عام ٢٠٠٨. واعتُبر عقد المؤتمر في غانا فرصة لمناقشة كل من التحديات الكبرى التي تواجه أفريقيا والإمكانات الأكبر التي تتمتع بها. وأعرب أحد الوفود عن الرغبة في تحديد موضوع بسيط ومباشر للمؤتمر المقبل. وينبغي أيضاً أن يكون عملياً وإيجابياً ومتصلاً بأفريقيا.

باء- الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية: سمات جديدة للترابط العالمي

ملخص الرئيس[٢]

٣٠- رحَّب المجلس بتحسُّن الأداء الاقتصادي في معظم البلدان النامية وبالتقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، اللذين تحققا في بيئة اقتصادية خارجية أفضل. وقد انتقلت منافع النمو السريع في الصين والهند إلى العديد مـــن البلدان الأخرى في آسيا وغيرها من المناطق. غير أن المجلس سلَّم بأن شكل البيئة الاقتصادية العالمية لا يزال تحـــدده البلدان المتقدمة النمو بسياساتها على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى صعيد التجارة رغم تزايد أهمية البلدان النامية في التجارة والمالية على الصعيد الدولي ورغم اتساع نطاق التجارة بين بلدان الجنوب. ووجَّهت بضعة وفودٍ

(٢) أُدرج في الـــتقرير المقـــدم من المجلس إلى الجمعية العامة عملاً بالمقرر الذي اتخذه المجلس في جلسته العامة الختامية ٩٧٧.

أيضاً الانتباه إلى أن وتيرة التنمية الاقتصادية ليست واحدةً في جميع أرجاء العالم وأن بعض البلدان تتأخر عن غيرها في إنجاز أهدافها الإنمائية الوطنية وفي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٣١- وسلَّمت الوفود بأن منطقة آسيا كانت المنطقة الأكثر دينامية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وربما ستظل كذلك في السنوات القادمة، ولكن اقتصادات أمريكا اللاتينية شهدت انتعاشاً قوياً في عام ٢٠٠٤، وتشير آفاق العام ٢٠٠٥ إلى استمرار ذلك الانتعاش. غير أن مدعاة القلق الرئيسية لدى الوفود لا تزال أداء النمو في أفريقيا. غير أن هذا الأداء شهد بوجه الإجمال تحسّناً بارزاً منذ عام ٢٠٠٣، ولكن النمو في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى لا يزال متدنياً تدنياً شديداً لا يتيح فرصةً لزيادة كبيرة في دخل الفرد الواحد وانخفاضاً ملحوظاً في حدة الفقر.

٣٢- ولاحظت الوفود بعين القلق أن الفقر لا يزال مشكلةً جدية في العديد من البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً وفي البلدان الواقعة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. ومن الصعب جداً على هذه البلدان أن تبلغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأُشير إلى أن القيود المفروضة من الخارج وكذلك تطبيق نماذج إنمائية غير مناسبة يُعتبران سبب هذه النتيجة المخيبة للآمال، ولا تزال هذه البلدان تعتمد على المساعدة الخارجية. وفي هذا السياق، رحبت وفودٌ عديدة بالتقدم الذي أُحرز مؤخراً في التعاون الدولي لصالح أفريقيا مثل الاتفاق على مضاعفة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، والتزام عددٍ كبيرٍ من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بزيادة إجمالي ما تقدمه من المساعدة الإنمائية الرسمية زيادةً لا تقل عن نسبة ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠، كما رحبت هذه الوفود بقرار شطب الديون المتبقية المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبالقرار المتعلق بالنظر في تخفيض الديون التي لا تستطيع أن تتحملها بعض البلدان التي تكافئ من حيث درجة الفقر البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. غير أن هذه الوفود أكدت أنه إذا أُريد لهذا الشكل من أشكال التخفيف من عبء الديون أن يساهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وجب ألاّ يكون ذلك على حساب تدفقات المعونة.

٣٣- وأعرب عددٌ من الوفود عن الرضى لأن الارتفاع في أسعار النفط الدولية لم يؤثر حتى الآن تأثيراً سلبياً كبيراً في آفاق النمو العالمية، وذلك أساساً بفضل انتقالٍ في البلدان المتقدمة النمو إلى أنماط إنتاجٍ أقل اعتماداً على كثافة الطاقة. غير أن بعض الوفود أعرب عن القلق إزاء ما يلحقه ارتفاع أسعار النفط من أثرٍ سلبي بالبلدان النامية التي لا تستفيد هي نفسها من ارتفاع حصائل الصادرات مثل البلدان التي تعتمد في المقام الأول على الصادرات من المواد الخام الزراعية.

٣٤- وعمَّ شعورٌ بالقلق إزاء تزايد أوجه الخلل في الحسابات الجارية على الصعيد العالمي وإزاء آثار تصحيح هذا الخلل في نهاية المطاف على الاقتصاد العالمي، لا سيما اقتصادات البلدان النامية. وسلَّمت الوفود عموماً بأن وجود نمطٍ في نمو الطلب أكثر توازناً من الناحية الجغرافية من شأنه أن يساعد في تصحيح أوجه الخلل هذه. ومن الضروري أن تتشارك في عمليات التكيُّف الضرورية اقتصادات الفائض الرئيسية وبلدان العجز الرئيسية. ولكن لوحظ أن إجراء تصويبٍ للعجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة يقتصر على زيادة قيمة العملة في بعض بلدان الفائض الآسيوية أو على انكماشٍ في الولايات من شأنه أن يؤدي إلى آثار انكماشية جديدة تلحق بالاقتصاد العالمي بأسره، ويمكن أن تؤدي إلى تراجعٍ في الاتجاه المعاكس لتحسُّن أسعار الأساسية الدولية وما يرافق ذلك من

تبعات تلحق بالعديد من البلدان النامية. ونتيجةً لذلك، فإن تصويب الخلل يتطلب تنسيقاً للسياسة العامة يكون تنسيقاً متعدد الأطراف وقائماً على قاعدة واسعة، كما يتطلب إجراءاتٍ مقابلة في اقتصادات الفائض الرئيسية الأخرى.

٣٥- ولوحظ أن عدداً من البلدان النامية، وبخاصة تلك الواقعة في شرقي آسيا وفي أمريكا اللاتينية، قد سجل فوائض في الحساب الجاري رغم الزيادة الكبيرة في وارداتها. وقد أدى ذلك وما رافقه من جهود للمحافظة على سعر صرفٍ تنافسي إلى تراكمٍ ضخمٍ للاحتياطي كما أدى في الوقت ذاته إلى تدفقٍ لرأس المال إلى خارج تلك البلدان.

٣٦- ووجَّه كثيرٌ من الوفود الانتباه إلى التقلب المستمر في أسعار السلع الأساسية الأولية وإلى كون أسعار السلع الأساسية بالأرقام الحقيقية لا تزال اليوم أدنى مما كانت عليه قبل نحو ٢٠ سنة. ولاحظت هذه الوفود أيضاً أنه بالنظر إلى انتشار ملكية الشركات الأجنبية للصناعات الاستخراجية رافق ارتفاع الأسعار وازدياد الصادرات من هذا القطاع ارتفاعٌ أيضاً في تحويل الأرباح. وأشار عددٌ من المشاركين إلى أن تقلب أسعار السلع الأساسية ليس في مصلحة المنتجين ولا في مصلحة المستهلكين ويمكن أن يؤدي إلى عدم الكفاءة في توزيع عوامل الإنتاج. أما إلقاء نظرة جديدة على الآليات الممكنة لتقليل عدم الاستقرار في الأسعار لمجموعة واسعة من السلع الأساسية بغية التخفيف إلى الحد الأدنى مما تلحقه من أثر سلبي بالإيرادات فيمكن أن يساعد في تعزيز قيام شراكة عالمية من أجل التنمية.

٣٧- ودارت مناقشةٌ قوية بشأن مسألة حيز السياسة العامة للبلد. فمن ناحية، أشارت وفود من البلدان النامية إلى سياسات مبتكرة، وفي أحيان كثيرة غير تقليدية، أدت دوراً أساسياً في تسريع التغيير الهيكلي وتراكم رأس المال في الصين والهند، وأظهرت بلدن أخرى في الوقت ذاته تمسكاً أكبر بإصلاحات هيكلية تقليدية أسفرت في معظم الأحيان عن أداءٍ مخيبٍ للآمال. ورأت هذه الوفود أن الفوارق الهائلة بين سياسات الصين والهند وسياسات البلدان النامية الأخرى الناجحة تبرز أهمية وجود حيزٍ كافٍ للسياسة العامة للبلد لوضع استراتيجيات إنمائية تفي بحاجاته المحددة وتناسب ظروفه. وأُشير كذلك إلى أن وجود حيز كافٍ للسياسة العامة مطلوبٌ أيضاً لتمكين البلدان المستفيدة من بلوغ النتيجة القصوى للمعونة الأجنبية وذلك بوضع استراتيجيات للنمو والتنمية تتعلق ببلد بعينه.

٣٨- ومن الناحية الأخرى، أعربت وفودٌ من بلدان صناعية رئيسية عن تحفظاتها عن مفهوم حيز السياسة العامة بحد ذاته. ورأى أحد هذه الوفود أن زيادة مشاركة البلدان النامية في نظام التجارة المتعدد الأطراف من شأنه أن يعزِّز لا أن يقلِّص حيز السياسة العامة لهذه البلدان. ورأى وفدٌ آخر أن توافق آراء ساو باولو لم يقصد إدخال مفهوم حيز السياسة العامة كمجال جديد من مجالات عمل الأونكتاد. فلكل بلد من البلدان أن يحدد التوازن بين حيز سياسته الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية التي يعتبرها مناسبة، وأن يقرر في هذا السياق حجم الالتزامات الدولية الجديرة بالتنازل عن حيز السياسة العامة الوطني.

٣٩- وعلى ضوء أوجه الخلل العالمية الحالية سلَّمت الوفود بوجه عام بأن التطور المقبل للظروف الخارجية للتنمية ليس مؤكداً. فتقلب أسعار السلع الأساسية يشكل خطراً جدياً على استدامة النمو، ويلزم تنسيقٌ أفضل

على الصعيد الدولي للتقليل من التقلب في أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف. وأُشير أيضاً إلى أن النظام المالي الدولي بحاجة إلى إصلاح ضماناً لمزيد من الاستقرار المالي العالمي.

٤٠- وظهر اتفاق عام على اعتبار البيئة الخارجية المؤاتية حالياً شرطاً ضرورياً للنمو والتنمية المستمرَيْن لكنه ليس كافياً؛ ويلزم أيضاً مواصلة بذل الجهود المحلية لتكوين رأس المال وإحداث تغير هيكلي. ولا ينبغي الركون لارتفاع أسعار السلع الأساسية، وينبغي للبلدان النامية أن تواصل التطلع إلى التنويع باعتباره استراتيجيتها الفضلى الطويلة الأجل. وينبغي لمصدِّري السلع الأساسية الذين استفادوا من الزيادات الأخيرة في الأسعار وفي حجم الصادرات أن يواصلوا بذل جهودهم الرامية إلى تنويع قطاع السلع لديهم وكذلك لزيادة القيمة المضافة في قطاعات أخرى. وذُكر أيضاً أن بلداناً نامية عديدة قد اعتمدت سياسات متضافرة لحسن الإدارة، والحد من الفقر، والتجارة المفتوحة استجابةً للدوحة، ولكن جهود هذه البلدان لم يقابلها زيادةٌ في فرص دخول الأسواق. بل إنه بإمكان البلدان متقدمة النمو أن تساعد البلدان النامية بمنحها فرصاً أفضل لدخول السوق وكذلك بتيسير نقل التكنولوجيا وزيادة المساعدة المالية وتخفيف عبء الديون.

٤١- وأكد بعض الوفود أن التعاون بين بلدان الجنوب على النحو المتفق عليه في إعلان الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بين البلدان النامية، وهذا يؤدي بثبات إلى فتح أسواقها أمام منتجات غيرها من البلدان النامية. ورأى وفد آخر مشكلةً أيضاً في الحمائية فيما بين البلدان النامية. وأُشير إلى أن بذل جهود متعددة الأطراف في إطار جدول أعمال الدوحة قد يوفر ضمانات لتحرير التجارة بين بلدان الجنوب أفضل من الضمانات التي توفرها الاتفاقات التجارية الإقليمية فيما بين البلدان النامية.

٤٢- وأعربت وفودٌ عديدة عن رضاها عن التحليل المتوازن والمفيد الذي تضمنه *"تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥"*. أما السمات الجديدة للترابط العالمي التي حللها التقرير فقد تتطلب تعديلات للاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية على المستوى الدولي. واعتُبر ذلك التقرير تقريراً يساعد على فهم الاتجاهات الأخيرة في الاقتصاد العالمي، لا سيما التفاعل بين أوجه الخلل في الاقتصاد العالمي من ناحية وبين ما ينطوي عليه بروز شرق وجنوب آسيا كقطب نمو جديد من آثارٍ على البلدان النامية، من الناحية الأخرى.

٤٣- ولاحظ أحد الوفود أن تقييم *"تقرير التجارة والتنمية"* للحالة الاقتصادية في بعض البلدان المتقدمة النمو قد يكون تقييماً مفرطاً في التشاؤم، وأن وصف السياسة التجارية للبلدان المتقدمة النمو كسياسة حمائية هو وصفٌ مُبالغ فيه، بينما تمنى وفدٌ آخر لو أولى التقرير اهتماماً أكبر للتجارب الاقتصادية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٤٤- وأكد عددٌ من الوفود على الدور الهام للأونكتاد في تحديد العناصر لاستراتيجية إنمائية عالمية متماسكة وفي عرض آراء بديلة بشأن السياسات الاقتصادية انطلاقاً من منظور إنمائي. واقتُرح أيضاً تعزيز القدرة التحليلية للأونكتاد وقيام الأونكتاد بمواصلة تعزيز تعاونه مع المنظمات الدولية الأخرى ومع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

٤٥- وبعض المسائل التي جرى تناولها في الجلسة العامة استمر النظر فيها في جلسة غير رسمية شارك فيها فريق من الخبراء. وقيل هنا إن أوجه الخلل العالمية هي في معظمها مشكلة في البلدان متقدمة النمو إذ تمثِّل الولايات

المتحدة ٧٠,١ في المائة من العجز العالمي بينما تمثّل الفائض الرئيسي اقتصادات اليابان (٢٠ في المائة) وألمانيا (١١,٩ في المائة) والصين التي لا تمثل إلا ٧,٩ في المائة من الفائض العالمي.

٤٦- وأعرب فريق الخبراء عن اعتقاده بأن الحالة الراهنة هي حالة هشّة ولا يمكن أن تستمر في الأجل الطويل. فالعجز الخارجي للولايات المتحدة يموَّل في معظمه من البنوك المركزية التي تستثمر احتياطياتها مع القطع الأجنبي في أصول بالدولار، هذه البنوك التي تمثّل لها الأصول المحسوبة باليورو بديلاً جدياً. ولا بد من إجراء تعديل، ولكن طريقة إجراء هذا التعديل تُعتبر على جانب من الأهمية الحاسمة لأداء الاقتصاد العالمي. واعتُبِر أن السبيل الأقل كلفة هو التقاسم الدولي للأعباء الذي ينطوي على تعزيز إيرادات الولايات المتحدة، وزيادة سرعة النمو في منطقة اليورو، وزيادة قيمة سعر الصرف، وإجراء قدر من التخفيض في معدل النمو في الصين. ولكن تقليل وتيرة النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة والصين حتى وإن كان بمثابة "هبوط هادئ" سيؤثر على البلدان النامية.

٤٧- وفيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد الصيني تحديداً، حاجج فريق الخبراء بالقول إنه فيما ينبغي تجنب إجراء زيادة كبيرة في قيمة العملة يُستصوب أن يحقق الاقتصاد العالمي واقتصاد الصين على حد سواء توازناً أكبر بين قوى النمو المحلية والخارجية. ويمكن أن يساعد تعزيز قطاع الخدمات في تخفيض معدل وفورات الأُسر المعيشية وفي إتاحة المجال لنمو أكثر توازناً. وعلى غرار ذلك، فإن زيادة الدخل في المناطق الريفية لا يؤدي فقط إلى توزيع جغرافي أفضل للتنمية بل يساعد أيضاً في زيادة الطلب المحلي الذي يمكن أن يعوِّض عن تباطؤ نمو الصادرات نتيجة لزيادة سعر الصرف أو تقليل حجم الصادرات إلى الولايات المتحدة.

٤٨- وأشار أعضاء فريق الخبراء إلى أن الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي تتسم بعدم كفاية الاستثمار (وليس "بضخامة الوفورات")، كما أشاروا إلى أن الوفرة الزائدة في رأس المال الدولي يمكن أن تؤدي مباشرة إلى زيادة الضغط على أسعار الصرف في اقتصادات السوق الناشئة مما يزيد من خطر وقوع أزمة مالية. وفي الوقت الحاضر، يراكم العديد من البلدان النامية احتياطيات من القطع الأجنبي لتجنب هذا الإفراط في قيمة أسعار الصرف وللتمتع بنمو تغلب فيه "الصادرات" وليس "الديون". وتلجأ هذه البلدان النامية إلى مراكمة الاحتياطيات أيضاً كضمانة في وجه هجمات المضاربة وتجنباً للحالات التي تستلزم اللجوء إلى الإقراض شديد المشروطية من صندوق النقد الدولي.

٤٩- وفيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية ذُكِر أن تقلبات الدخل وليس تقلبات الأسعار هي المشكلة الحقيقية. وبغية تثبيت الحصائل يمكن النظر في جعل مرفق التمويل التعويضي بصندوق النقد الدولي مرفقاً أكثر جاذبية للبلدان النامية؛ فأدوات إدارة مخاطر الأسعار التي تعتمد على السوق ليست حلاً لدى معظم البلدان النامية. واقترح أحد الوفود أن تنظر حكومات بلدان النفط والمعادن التي تستفيد من المكاسب المفاجئة في مثال النرويج، أي إنشاء صندوق وطني للسلع الأساسية والاقتصار في الإنفاق على حصة محدودة من عائداته. وسُلِّم بأن الحاجات الملحّة إلى الاستثمار والإنفاق العام في البلدان النامية تجعل من الصعب إيجاد دعم سياسي للإبقاء على مسار العمل هذا.

٥٠- وشاع تصوُّر في الجلسة العامة وكذلك في النقاش مع أعضاء فريق الخبراء وهو أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو، خدمة للمصلحة المتبادَلة للجميع، تعزيز جهودها المبذولة للتنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي لحل مشكلة أوجه الخلل العالمية، وأنه ينبغي للبلدان النامية أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى زيادة التنويع والتصنيع، فضلاً عن تجنُّب المزيد من المديونية، على أن تضع في اعتبارها أن الظروف المؤاتية للكثير منها حالياً قد تكون ظروفاً مؤقتة.

جيم – استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

ملخص الرئيس[٣]

٥١- نظر المجلس في البند ٦ من جدول الأعمال في جلسات عامة عقدت يومي ٦ و٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وأجرى المجلس استعراضاً متعمقاً لآخر التطورات في جولة الدوحة من منظور شواغل ومصالح البلدان النامية. وكانت المداولات غنية وبناءة أدلي خلالها بـ ٥١ بياناً. وألقى الكلمة الافتتاحية للأمين العام للأونكتاد مديرُ شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية الذي عرض أيضاً مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة (TD/B/52/8). وتلت ذلك كلمة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. ثم أُدلي بتسعة وأربعين بياناً. وكانت مشاركة العديد من الدول الأعضاء في الأونكتاد، بما في ذلك على مستوى السفراء ورؤساء البعثات، شاهداً على الاهتمام ببرنامج عمل الدوحة وبالتزام الجميع ببناء توافق الآراء في الأونكتاد.

٥٢- وأعرب معظم المشاركين عن تقديرهم لمذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة من حيث توفيرها تحليلاً شاملاً ومتوازناً للمسائل التي تهم البلدان النامية في المفاوضات التجارية لفترة ما بعد الدوحة منذ القرار الإطاري الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه ٢٠٠٤ (حزمة تموز/يوليه). وتتضمن المذكرة مقترحات سياساتية لواضعي السياسات والمفاوضين التجاريين، ولا سيما في المجالات التي تتطلب توافقاً في الآراء لتحقيق وعد الدوحة الإنمائي.

٥٣- واتُّفق بوجه عام على أن مناقشات ما بعد الدوحة كانت هامة ومناسبة بوجه خاص، نظراً لتسارع وتيرة المفاوضات استعداداً للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارية العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ بالصين. وتتيح هذه المناقشات فرصة لتقييم مفاوضات الدوحة من منظور إنمائي. ويساعد المجلس من خلال تبادل الآراء والأفكار تبادلاً صريحاً في سياق غير تفاوضي على إيجاد مناخ من التفاهم وحسن النية بين البلدان ويساهم في بناء الثقة وتوافق الآراء بشأن المسائل الرئيسية التي تهم البلدان النامية وبشأن البعد الإنمائي. ويتفق هذا مع ما يضطلع به الأونكتاد من دور فريد باعتباره جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة لمعالجة مسائل التجارة والتنمية معالجة متكاملة.

٥٤- وأجمع المشاركون على إعادة تأكيد الالتزام المقطوع في إعلان الألفية بنظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنظم بقواعد وغير تمييزي وقابل للتنبؤ به وعادل يدعم النمو الاقتصادي والتنمية والتخفيف من وطأة الفقر. ولوحظ أيضاً أن التجارة العالمية بمعناها المكرس في توافق آراء ساو باولو ليست غاية في ذاتها بل وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، بما في ذلك الحد من الفقر. ولذلك ينبغي أن يكون التقدم المحرز في النظام التجاري المتعدد الأطراف مرتبطاً ارتباطاً لا ينفصم بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، كما أكد على ذلك مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، شددت عدة بلدان على أن التنمية الاقتصادية تتطلب

---

(٣) أدرج في التقرير المقدم من المجلس إلى الجمعية العامة عملاً بالمقرر الذي اتخذه المجلس في جلسته العامة الختامية ٩٧٧.

المـــرونة في تحرير التجارة، والتجديد المؤسسي، والاستثمار في الموارد البشرية والهياكل الأساسية الإنمائية المنحى، وتوفير الخدمات الأساسية للجميع، والقدرة التنافسية على جانب العرض لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها الإنمائية بوتيرة تساير مستويات تنميتها.

٥٥- وأشـــير إلى مؤتمـــر القمة العالمي، ومؤتمر القمة الثاني للجنوب، ومؤتمر وزراء التجارة الثالث للاتحاد الأفريقي، والاجتماع الرابع لوزراء التجارة في أقل البلدان نمواً، والاجتماع الوزاري العربي، وهي اجتماعات وضعت برامج مشتركة لأعضـــائها تمهيداً للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، كما أشير إلى مؤتمر قمة مجموعة الثماني. وتم التشديد على ضرورة وضع المفاوضات التجارية في سياق أوسع هو سياق الرؤية المشتركة للتنمية ولسياسة تجارية دولية تقوم على الأهـــداف الإنمائية للألفية وتركز في جملة أمور على تخفيض معدل الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأشير إلى أهمية الالـــتزام الإيجابي لجميع الأعضاء بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. وأُبرزت مسؤولية الجميع عن المساهمة في تحقيق نتيجة ناجحة تركز على التنمية لبرنامج عمل الدوحة وفي تدعيم النظام التجاري المتعدد الأطراف، لأن الطريق المتعدد الأطراف يوفر الحل الأفضل لتحرير التجارة وتعزيزها.

٥٦- واتفـــق المشـــاركون على أن البعد الإنمائي موضوع أساسي حاسم ويجب أن يبقى كذلك في مجمل مفاوضات الدوحـــة وعنصـــر رئيسي في كل مجال تفاوضي، وينبغي لجميع البلدان أن تبذل ما في وسعها لضمان التوصل إلى نتيجة إنمائـــية المنحى. ويعقد المشاركون أيضاً أهمية كبرى على المعالجة الفعالة لمسألة المعاملة الخاصة والتفاضلية باعتبارها مسألة عامـــة وعـــلى معالجتها في مجالات محددة من المفاوضات. وسلطت بلدان كثيرة الضوء على أهمية المساعدة التقنية وبناء القدرات لتمكين البلدان النامية من المشاركة الفعالة في المفاوضات والاستفادة من المحصلة الناجحة لجولة الدوحة.

مفاوضات ما بعد حزمة تموز/يوليه والطريق إلى هونغ كونغ

٥٧- دخل برنامج عمل الدوحة مرحلة حاسمة. وأكد مشاركون كثيرون اقتناعهم بإمكانية التوصل إلى الاتفاق اللازم لإنهـــاء مفاوضـــات جدول أعمال الدوحة بنجاح قبل نهاية عام ٢٠٠٦، مؤكدين في الوقت نفسه أن ذلك يتطلب بذل جهـــود مكثفة وإحراز تقدم ملموس في الأسابيع القادمة. ولاحظ بعض المشاركين نقص التقدم بوجه خاص في جدول الأعمـــال الهجومي للبلدان النامية ولذلك لن يكون المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ بالصين في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ مجرد مرحلة أخرى من مراحل التفاوض بل أفضل فرصـــة للانـــتقال بالجولة إلى خاتمة ناجحة بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وتم التشديد على الأهمية الحاسمة لبلوغ اتفاق بشأن المســـائل والتفاصـــيل الموضوعية الرئيسية في جنيف قبل المؤتمر الوزاري السادس. وأكد الكثيرون على ضرورة أن يوفر الشـــركاء الرئيسيون من البلدان المتقدمة القيادة والالتزام للخروج من المأزق فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية. وحذر البعض من الروابط السلبية بين مختلف مسائل التفاوض ودعوا الأعضاء إلى البحث عن حلول وسيطة وتوفيقية. وتم التشديد على أهمـــية اتســـام عمليـــة المفاوضـــات بالشمول والشفافية. وفي هذا السياق، أعرب بعض المشاركين عن قلقهم إزاء دور الاجتماعات الوزارية المصغرة واجتماعات المجموعات الصغيرة التي لا تحضرها معظم البلدان النامية.

٥٨- *البـــعد الإنمـــائي*: رئي أن التركيز الرئيسي يجب أن ينصب على تحقيق القيمة الإنمائية القصوى لكل قطاع من قطاعـــات الـــتفاوض وللجولة إجمالاً. وشددت وفود عديدة على أهمية توفير أوجه المرونة للبلدان النامية. ومن المهم أن تراعي المفاوضات شواغل البلدان النامية مراعاة وافية وأن تحرز نتائج لها أكبر الأثر في مجال القضاء على الفقر. ودعا بعض

المشـــاركين إلى وضـــع مجموعة تدابير إنمائية قابلة للتحقيق تشمل ما يلي: (أ) تحسين الوصول إلى الأسواق للمنتجات أو الخدمات ذات الأهمية التصديرية لهم، وبخاصة المنتجات الزراعية والمصنوعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة والأسلوب ٤ لـــتوريد الخدمات؛ (ب) الإلغاء الفوري للدعم المشوِّه للتجارة المقدم لمنتجي القطن في البلدان المتقدمة؛ (ج) إلغاء إعانات التصدير بحلول موعد نهائي معقول ومناسب؛ (د) زيادة الاهتمام بتوفير حيز للسياسات التي تتناسب مع احتياجات البلدان النامـــية المحـــددة في مجـــال التجارة والتنمية؛ (هـ) تفعيل المعاملة الخاصة والتفاضلية في جميع مجالات التفاوض؛ (و) إتاحة الوصول الموحد إلى الأسواق معفياً من الرسوم والحصص لجميع صادرات أقل البلدان نمواً؛ (ز) إزالة الحواجز غير التعريفية المشوِّهة للتجارة والحواجز التي تحول دون دخول الأسواق. وأُعرب عن رأي مفاده أن أكبر الفوائد الإنمائية المحتملة سيتم تحقـــيقها بإتاحـــة الوصـــول إلى الأسواق الجديدة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية للمنتجات والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية. وأُعرب عن رأي آخر مفاده أنه لا بد من إيجاد التوازن الصحيح بين الفوائد وأوجه المرونة من أجل تحقيق الإمكانات الإنمائية للجولة.

٥٩- وأعـــرب عـــدد كـــبير من المشاركين عن رأي مفاده أن العمل المقرر بشأن استعراض أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية يجب المضي به قدماً بغية تعزيز هذه الأحكام وجعلها أكثر دقة وفعالية وأيسر تطبيقاً. ويجب البت في مقترحات المعاملـــة الخاصة والتفاضلية ذات القيمة الجوهرية، ولا سيما المقترحات الخمسة المتصلة بأقل البلدان نمواً، بإظهار الإرادة السياسية. ويجب أيضاً تنشيط المفاوضات المتعلقة بمسائل التنفيذ. وفيما يتعلق بمسألة التمييز، رأى بعض المشاركين أنه لا ينبغي تطبيق التمييز بين البلدان النامية. ورأى آخرون أن على الأعضاء أن يعترفوا بالحقيقة الاقتصادية المتمثلة في أن البلدان النامية ليست متماثلة.

٦٠- ودعا مشاركون كثيرون إلى معالجة مسألة تآكل الأفضليات داخل سياق منظمة التجارة العالمية وخارجه. ورغم عـــدم وجود حل سهل لهذه المسألة، فإنه توجد عدة نهج ممكنة مثل توسيع نطاق مخططات الأفضليات القائمة وتعميقها وزيـــادة اســـتخدامها، واعتماد قواعد منشأ بسيطة ومرنة وواقعية تتناسب مع السمات الصناعية للبلدان المستفيدة، مع ضمان التقدم في التحرير المتعدد الأطراف.

٦١- وأفيد أن من المهم إحراز تقدم في برنامج العمل المتعلق بالاقتصادات الصغيرة، لأن البلدان المعنية تواجه تحديات خاصة في الاستفادة من التجارة العالمية.

٦٢- ولا تـــزال مســـائل السلع الأساسية مهمة جداً في سياق تخفيف وطأة الفقر في عدد من البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية جنوب الصحراء والبلدان المتدنية الدخل.

٦٣- *التكـــيف والمعونـــة من أجل التجارة*: من أجل تحقيق الفوائد المتوقعة من فتح الأسواق، لا بد من وضع جدول أعمـــال للتعاون الإنمائي يُضاف إلى جدول أعمال الدوحة ويكون مواتياً للتجارة. واقتُرح أن تتجاوز مبادرات المعونة من أجل التجارة مسائل الامتثال وأن تمكِّن المفاوضات التجارية من التعمق في بناء القدرات وإدامتها. وينبغي أن تشمل هذه المعونة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، لمعالجة المعوقات على جانب العرض، وضعف القدرة التنافســـية ونواقـــص الهياكل الأساسية؛ وإتاحة أموال خاصة للقروض والمشاريع البالغة الصِغر بغية تنويع الإنتاج في أقل البلدان نمواً؛ وتوفير مساعدة للتكيف مع مرحلة ما بعدَ اتفاق المنسوجات والملبوسات؛ والتصدي للجوانب الإنمائية لمسألة القطـــن؛ وحل المشاكل التجارية العملية الناشئة عن التحرير والتنفيذ وغيرها من الصدمات ذات الصلة؛ والمساعدة على

إيجـــاد فرص العمل. واقتُرح إدراج مرفق تمويلي مناسب منذ البداية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأُشير إلى إقرار مبادرة المعونة من أجل التجارة في الاجتماع الأخير للجنة التنمية التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ووجَّه عدة أعضـــاء الانتـــباه إلى ضرورة التماس وسائل وموارد أساسية وإضافية لمبادرة المعونة من أجل التجارة. وينبغي أن يؤدي الأونكتاد دوراً هاماً في مجال المعونة من أجل التجارة.

٦٤- *الزراعة*: اتفق المشاركون على أن الزراعة مجالٌ رئيسي من مجالات مفاوضات الدوحة وأنه من الضروري التوصل إلى نتـــيجة مجدية. ورُئي أن النظر في أرقامٍ ملموسة سيساعد على إحراز تقدمٍ في المفاوضات. وتوجد حاجة إلى تحسين الوصول إلى الأسواق للمنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية عن طريق اعتماد صيغة مناسبة لخفض التعريفات. ويجـــب ضـــمان تخفيض الدعم الداخلي المشوِّه للتجارة تخفيضاً كبيراً مع مراعاة الأمن الغذائي وأسباب الرزق والتنمية الريفـــية. ويجب إلغاء إعانات التصدير بحلول موعد نهائي معقول وينبغي وضع ضوابط بشأن الالتزامات الموازية في مجال المعونة الغذائية وقروض التصدير والمؤسسات التجارية الحكومية. وتم التأكيد أيضاً على أهمية مراعاة شواغل البلدان النامية المســـتوردة الصافية للأغذية وأقل البلدان نمواً. ويجب أن تشكل المعاملة الخاصة والتفاضلية الفعالة والمجدية في مجالات مثل المنتجات الخاصة وآلية الضمانات الخاصة جزءاً لا يتجزأ من الأركان الثلاثة.

٦٥- *القطـــن*: أُشير إلى إحراز بعض التقدم على المسار الإنمائي من خلال المساعدة الإنمائية. إلا أن بعض البلدان رأت وجـــود حاجـــة قويـــة إلى إحراز تقدمٍ كبير في المفاوضات في المسار التجاري على نحوٍ يشمل جميع السياسات المشوِّهة للتجارة.

٦٦- *الوصـــول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية*: اعتُرف بأن لجميع البلدان مصلحةً إيجابية في التماس خفض الذرى التعريفـــية وتصـــاعد التعريفات، وكذلك خفض الحواجز غير التعريفية. ولا يزال أحد التحديات الرئيسية يتمثل في إيجاد صـــيغة فعالة وشفافة ومنصفة تتضمن معاملةً خاصة وتفاضلية مناسبة وعدم اشتراط مبدأ المعاملة بالمثل الكاملة. وذُكر أن من بين المسائل الرئيسية الأخرى معالجة التعريفات غير الموحدة وتوفير المرونة للبلدان النامية. وذكر عددٌ من الأعضاء أنه لا بـــد من توفير حيزٍ للسياسات المناسبة لدرء البطالة وتراجع التصنيع، والتصدي لفقدان الإيرادات وتشجيع الصناعات الناشـــئة. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، شدد عددٌ كبيرٌ من المشاركين على أهمية توفير وصول موحد إلى الأسواق معفي مـــن الرســـوم والحصـــص لجميع صادراتهم، مع تطبيق قواعد منشأ مُبسَّطة وواقعية ومُكيَّفة مع قدراتهم الصناعية وإلغاء الحواجـــز غير التعريفية الأخرى. وفيما يخص العنصر القطاعي، سلَّطت بعض البلدان الضوء على ضمان الطابع الطوعي للمشاركة. وذُكر أن التصدي للتعريفات والذرى التعريفية العالية التي تفرضها البلدان المتقدمة على منتجاتٍ رئيسية ذات أهمـــية تصـــديرية للـــبلدان النامـــية، ولا ســـيما المنسوجات والملبوسات، مسألةٌ مهمة للبلدان غير المشمولة بمخططات الأفضليات. وأُعرب عن القلق أيضاً لاحتمال الاستعاضة عن حصص المنسوجات بتدابير مناهضة للإغراق وتدابير أخرى من فئة الحواجز غير التعريفية. وشدد بعض المشاركين على أن تحقيق نتيجة مواتية للتنمية في مسألة الوصول إلى الأسواق غير الزراعية يتطلب من البلدان النامية نفسها أن تقبل بمستوى مناسب من التزامات الوصول إلى الأسواق.

٦٧- *الخدمـــات*: تشكل الخدمات مجال نمو جديداً للبلدان النامية. وأُفيد أنه لا بد من إدخال تحسينات كبيرة في مجال الوصـــول إلى الأسواق في الأساليب والقطاعات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية مثل السياحة، والخدمات التجارية والمهنية، وخدمات البناء. ووجَّه بعض الأعضاء الانتباه إلى ضرورة تصحيح أوجه التباين الناشئة عن جولة أوروغواي من خلال التوصل إلى التزامات مجدية تجارياً في أسلوب التوريد ٤. وأُعرب عن رأي مفاده أن أسلوب التوريد ١ أساسي في

زيـــادة فرص التجارة من خلال التعاقد الخارجي. ولئن قُدمت مؤخراً مقترحاتٌ لاعتماد نهجٍ تكميلي بتحديد "خطوط أســـاس" للمفاوضات من أجل تعميق التزامات البلدان، أعرب العديد من البلدان النامية عن قلقه من أن يسير هذا النهج عكـــس مـــنطق وروح الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والمبادئ التوجيهية للتفاوض، على نحو يؤدي إلى فقدان جانـــب أساسي من أوجه المرونة المكتسبة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وتم التأكيد على أن الأحكام الإنمائـــية في المـــادتين الـــرابعة والتاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، والمبادئ التوجيهية والطرائق الخاصة بأقل البلدان نمواً ينبغي أن تظل المعيار الأساسي للمفاوضات. ولا بد أيضاً من إحراز تقدمٍ بشأن القواعد والأنظمة الداخلية وتقييم التجارة في الخدمات.

٦٨- *تيســـير التجارة*: أكد كثير من المشاركين ضرورة إجراء المفاوضات في توافق تام مع الطرائق. وتم التشديد على ضرورة ضمان التآزر والتعاقب بين مستويات الالتزام، والتكاليف، وتوافر الموارد، وإتاحة الموارد المالية والتقنية لدعم بناء القـــدرات في البلدان النامية. ولوحظ أن عدداً من المقترحات بشأن المسائل الرئيسية في مجال تيسير التجارة اشتركت في تقديمها بلدانٌ متقدمة ونامية وأن هذا المجال يمكن أن يتمخض عن نتيجة تعود بالنفع على الجميع.

٦٩- *القواعـــد*: أوضـــح بعض الأعضاء أن المفاوضات بشأن القواعد دخلت الآن مرحلة مناقشة النصوص لتوضيح وتحسين اتفاقات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة. ورأت بعض البلدان النامية أن التحسين لا ينبغي أن يؤدي إلى زيادة التعقـــيد. واعتُـــبرت المفاوضات المتعلقة بقواعد الاتفاقات التجارية الإقليمية، بما في ذلك الشروط الخاصة بإدراج المعاملة الخاصـــة والتفاضـــلية، مفاوضـــات بالغة الأهمية لأن عدداً كبيراً من البلدان النامية يتفاوض حالياً على اتفاقات للتجارة الإقليمية مع بلدانٍ متقدمة.

٧٠- *الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة*: ذُكر أنه لا بد من إيجاد حلٍ دائمٍ وسريع ينطوي على تعديل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لتضمينه القرار المتُخذ في آب/أغسطس ٢٠٠٣ بشأن الاتفاق والصحة العامة وذلك بحلول موعد المؤتمر الوزاري السادس. ورأى البعض أيضاً ضرورة إيجاد علاقة تعاضد بين اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاق المذكور، بما في ذلك بشأن مسائل الكشف عن الموارد الجينية والموافقة المُسبقة عن عِلم، والتقاسم المُنصِف للمنافع.

٧١- *الانضـــمام إلى مـــنظمة التجارة العالمية*: وجَّهت عدة بلدان في طور الانضمام الانتباه إلى التحديات الخاصة التي تواجههـــا في سياق الانضمام مثل الالتزامات الكبيرة والباهظة في مجال الوصول إلى الأسواق وغيرها من الالتزامات التي يمكـــن أن تكـــون لها آثار في التنمية. وشددت هذه البلدان على ضرورة تماشي الالتزامات مع مستويات تنميتها. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمامٍ ملموس لشواغل البلدان المنضمة حديثاً.

الاتفاقات التجارية الإقليمية والتعاون التجاري فيما بين بلدان الجنوب

٧٢- دعـــا بعـــض الأعضاء إلى تحقيق الانسجام بين الأهداف الإنمائية للبلدان النامية من جهة والأهداف المنشودة في المفاوضـــات الـــتجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف من جهة أخرى. ومن المهم ضمان عدم المساس بمبادئ مثل المعاملـــة الخاصة والتفاضلية لدى تنفيذ المبادرات الأخرى. وذُكر أن العمل السياساتي الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا المجال أداةٌ مفيدة في ضمان الانسجام. وشدد أعضاء كثيرون على ضرورة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لما يتيحه

من إمكانية زيادة التجارة زيادة كبيرةً بين البلدان النامية. وستؤدي المفاوضات الجارية في الأونكتاد في مجال النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية إلى دفع عجلة التجارة فيما بين بلدان الجنوب وكذلك تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف.

دور الأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية

٧٣- اعتُرف بأن الأونكتاد يستطيع وينبغي أن يؤدي دوراً في إيصال مفاوضات الدوحة في الوقت المناسب إلى خاتمة تركز على التنمية. والأونكتاد بصفته جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة لمعالجة مسائل التجارة والتنمية وما يتصل بها من مسائل معالجةً متكاملة لـــه ولاية فريدة وشاملة لدعم المفاوضات التجارية الدولية من خلال أركان عمله الثلاثة. وتم التأكيد من جديد على أن لمداولات المجلس قيمة فريدة في توطيد التفاهم وتوافق الآراء بشأن مسائل المفاوضات التجارية الرئيســـية التي تهم البلدان النامية. وأُعرب عن التقدير لما يضطلع به الأونكتاد من أنشطة قيِّمة في مجال التحليل والمساعدة التقنية وبناء القدرات في جميع المفاوضات التجارية. وذُكر أن تقييمه المستمر لجولة الدوحة يشكل دليلاً مفيداً للمفاوضات وتقيـــيماً إنمائياً للخيارات السياساتية ذات الصلة. وحُدِّدت مجالاتٌ يمكن مواصلة العمل فيها هي تقييم المكاسب المُحققة مـــن الجولة، والوصول إلى الأسواق، والتكيف، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، وتآكل الأفضليات، وقواعد المنشأ، والمعونة مـــن أجـــل التجارة، والحواجز غير التعريفية، والانسجام بين الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم الدعم للبلدان النامية في صياغة مقترحات محددة بشأن المسائل المتصلة بالتنمية وبالمعاملـــة الخاصـــة والتفاضـــلية على أساسٍ مستمر. وكان لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وبناء القدرات في المفاوضـــات الـــتجارية والدبلوماســـية التجارية تأثيرٌ مطردٌ في البلدان النامية المستفيدة من حيث بناء القدرات البشرية والمؤسســـية والتنظيمـــية والقـــدرات الخاصة بالسياسات التجارية. وأُشير بوجه خاص إلى ما يقدمه الأونكتاد من دعمٍ لاجـــتماعات الخبراء والوزراء من أقل البلدان نمواً والاتحاد الأفريقي والدول العربية تمهيداً للمؤتمر الوزاري السادس، وفي سياق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتجارة في الخدمات، والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية. وأُعرب عـــن الـــتقدير لما يقدمه المانحون من مساهمات سخية في أنشطة الأونكتاد في مجال التجارة والمفاوضات التجارية، وشُجِّع المانحون على مواصلة هذا الدعم وزيادته.

٧٤- وأُشير إلى تكامل أدوار الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وتم التشديد على استمرار تعاون الأونكتاد مع منظمة الـــتجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية، خاصةً لأن جزءاً من التحدي المتمثل في تحقيق البُعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة يقع خارج منظمة التجارة العالمية.

دال - أنشـــطة التعاون التقني: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني[٤]

٧٥- عـــرض **منسِّق المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني** "التقرير عن المساعدة المقدَّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني" (TD/B/52/2). وقال إن للأونكتاد كمنظمة أن يشعر بالاعتزاز والرضا على المستوى المهني إذ يرى هـــذا الـــبرنامج يتحوَّل إلى مكوِّن مكتمِل وحيوي من مكوِّنات المساعدة الدولية التي تقدَّم إلى فلسطين. وأضاف قائلاً إن

(٤) أدرج في التقرير المقدم من المجلس إلى الجمعية العامة وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧.

التقرير يلخِّص التقدُّم المتواصل الذي أحرزه الأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني، وهي مساعدة مركَّزة وهامة وفعالة تقدَّم في حينها. كما أن التقرير يستقصي الأثر السلبي المستمر للأزمة وظروف الحرب التي تواجه اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة منذ خمس سنوات. ويتضمن التقرير، علاوة على ذلك، عدداً من الرسائل على صعيد السياسة العامة، وهي رسائل تتصل بالعمليتين المتلازمتين المتمثلتين في إصلاح الاقتصاد الفلسطيني وإنشاء المؤسسات الاقتصادية اللازمة لإقامة دولة فلسطينية، وفقاً للرؤية التي عبّر عنها القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة والذي شكّل علامة فارقة. وقال إن التقرير يبين الكيفية التي تجمع بها أمانة الأونكتاد بين النشاط البحثي القوي الموجَّه نحو التنمية والتعاون التقني المركّز والفعال من حيث الكلفة بالاستناد إلى الدعم المقدم من جميع أعضاء الأونكتاد.

٧٦- وأضاف قائلاً إنه رغم أنه يبدو أن التراجع الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني منذ عام ٢٠٠٠ قد توقّف الآن، فإن تقرير الأمانة يعرض بعض الحقائق الهامة بشأن الواقع الاقتصادي الذي يواجه الشعب الفلسطيني نتيجة للصراع والاحتلال المستمرين منذ وقت طويل. وسلّط الضوء على أبرز تلك الحقائق. وقال إن من المؤكد أن الحقائق القائمة على الأرض تستدعي التوقف عندها لدى صياغة السياسات الاقتصادية والإنمائية التي ستُنتَهج في المستقبل، ذلك لأنه من الواضح أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تشوُّهات واختلالات لا يمكن لأية "وصفة" عادية من وصفات الإصلاح الاقتصادي أو تحرير التجارة معالجتها معالجة ناجعة. وأشار إلى أن السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي قد وضعا معايير لقياس أداء الإصلاح الاقتصادي بالنسبة للمستقبل القريب، وهو ما يتطلب في مجال الإدارة الاقتصادية وحده سلطات وقدرات لا تتوفر عادة إلا للدول ذات السيادة. وفي حين أن مثل هذه الإصلاحات يمكن أن تساعد في تهيئة الأوضاع اللازمة لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، فإن من الإنصاف التساؤل عمّا إذا كانت هذه الإصلاحات ينبغي أن تُعتبر شروطاً مسبقة لإقامة الدولة. وبالتالي فإن التقرير يدعو إلى برنامج إصلاح من أجل إقامة الدولة يكون موجَّهاً لصالح الفقراء ويقوم على المشاركة الواسعة على أساس الأخذ بنهج إزاء التجارة دافِعُه التنمية لا بنهج إزاء التنمية دافِعُه التجارة.

٧٧- وتابع قائلاً إن تطورات هامة قد حدثت منذ الانتهاء من إعداد التقرير، مع قيام إسرائيل، من جانب واحد، بالانفصال عن غزة. وقال إن هذه الخطوة الجريئة والحاسمة قد لقيت استحسان جميع الأطراف واعتُبِرت نقطة تحوُّل فاصلة، فهي المرة الأولى التي تقوم فيها إسرائيل بتفكيك مستوطنات في الأرض المحتلة. وأشار إلى أن البنك الدولي قد اضطلع بدور الريادة ضمن المجتمع الدولي في محاولة تحقيق أقصى زيادة في الفوائد التي يمكن أن تنشأ عن هذا التطور، بينما يضطلع الأونكتاد ومعظم الوكالات الأخرى بدور داعم وهادئ. إلا أنه يبدو أن الشروط الضرورية التي حُدِّدت لجعل عملية الانفصال عن غزة في صالح كل من إسرائيل وفلسطين لم تتحقق حتى الآن. ولا يمكن للأونكتاد إلا أن يضم صوته إلى أصوات أولئك الذين يتطلعون إلى تحقُّق العوائد الاقتصادية لعملية الانفصال في الأرض المحتلة بحيث يتسنى للطرفين أن يدخلا في فترة من الانخراط في العمل البنّاء والعودة إلى عملية السلام.

٧٨- كما استعرض المتحدث أهم تجارب النجاح في المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني والتي لا تزال تتوسع رغم نقص الموارد اللازمة لأداء وظائف الدعم المركزي من أجل تقديم مساعدة مكثّفة إلى الشعب الفلسطيني حسب ما تتطلبه الولاية التي أُسنِدت إلى الأونكتاد في كل من بانكوك وساو باولو. فما لم يتم في وقت قريب تحديد وسائل يمكن التنبؤ بها بدرجة أكبر لتوفير ما يكفي من الموارد لهذا البرنامج، حسب ما تقرر في الأونكتاد الحادي عشر، فسوف تضطر الأمانة لتقليص مستوى ونطاق دورها في هذا المجال في عام ٢٠٠٦، رغم كونها مستعدة لتوسيع وتكثيف عملها. وأبرز المساهمة الملموسة التي يقدمها الأونكتاد للمؤسسات الفلسطينية وجهود بناء الدولة من خلال مشاريع كإنشاء مجلس

الشـــاحنين الفلسطيني، وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (برنامج إمبريتيك)، وتحديث الجمارك وأتمتتها (الـــنظام الآلي لتجهـــيز البيانات الجمركية)، والأعمال التحضيرية اللازمة لحصول فلسطين على مركز المراقب لدى منظمة الـــتجارة العالمية. وقال إن الأمانة ستسعى، في اضطلاعها بعملها في هذه المجالات وغيرها، إلى الاستجابة بعناية للاحتياجات والأوضـــاع الفلســـطينية الخاصة، على أساس التشاور الوثيق مع فلسطين. وفي الختام، قال إنه بالنظر إلى أن الأمانة سوف تواصـــل تنفيذ برنامج المساعدة هذا خلال فترة السنتين التالية، فلا بد من الحصول على دعم من جميع أعضاء الأونكتاد من أجل المحافظة على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن وتعبئة ما يكفي من الموارد من خارج الميزانية.

٧٩- وأعـــرب ممثل **فلسطين** عن شكره للأمانة على إعداد التقرير وعرضه، وعلى ما تقدمه من مساعدة إلى الشعب الفلســـطيني. كما أعرب عن ثقته بأن الأونكتاد سيتمكن، في ظل قيادة الأمين العام الجديد، من الحصول على المزيد من المـــوارد من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية بغية تحسين المساعدة التي يقدمها إلى الشعب الفلسطيني. وقال إن السلطة الفلســـطينية تواجـــه مهمـــة شاقة تتمثل في تحقيق انتعاش اقتصادي سريع، مع صياغة استراتيجيات إنمائية فعالة للتصدي لمشـــاكل ارتفاع معدلات البطالة ومستويات الفقر. وأوضح أن هذه المهمة تصبح أكثر صعوبة بالنظر إلى التعقيدات التي تنطوي عليها صياغة خطة استراتيجية سليمة ضمن إطار مؤسسي ضعيف واحتلال مستمر منذ فترة طويلة، بالإضافة إلى جوانـــب القصور المتأصلة في بروتوكول باريس الاقتصادي. وبالتالي فإن فلسطين تواجه اقتصاداً سياسياً يتسم بالاعتماد القسري وببيئة حرب لا يمكن التنبؤ بها.

٨٠- وأضـــاف قـــائلاً إن القـــيادة الجديدة للشعب الفلسطيني قد شرعت في عملية إعادة بناء المؤسسات والاقتصاد الممزَّق. وهذه العملية تتطلب الأخذ بنهج يقوم على ثلاثة أركان: إجراء إصلاح سياسي واقتصادي، وهذا يتطلب تعزيز الشـــراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وإنعاش القاعدة الاقتصادية المتقلصة من خلال تصميم سياسات تكون في صالح الفقـــراء وتوسِّـــع نطاق الفرص الاقتصادية وتحد من نقص المناعة؛ وزيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية الضعيفة وصياغة سياسات سليمة تفضي إلى النمو والتنمية.

٨١- وتابع قائلاً إن تنمية القطاع الخاص تتطلب توفُّر بيئة مواتية وسياسات تهدف إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي مـــن أجـــل تحقيق النمو المطّرد. وقد تحقّق ذلك في اقتصادات أخرى في ظل وجود دول قوية تتوفر لها السيادة والقدرة السياسية على إدارة اقتصاداتها. وأوضح أن إجراء الإصلاحات قبل إقامة الدولة هو أمر غير واقعي في حالة فلسطين بالنظر إلى أن الإصلاح يمثِّل عملية طويلة تتطلب، لكي تكون فعالة، لا توفر الإرادة السياسية فحسب وإنما السيادة أيضاً. وقال إن الإصلاح هو مطلب وطني، وهو ينفَّذ من خلال الأخذ بنهج يقوم على أساس المشاركة، ولكن اعتبار الإصلاح شرطاً مسبقاً لإقامة الدولة إنما يتجاهل التشكيلات السياسية التي تعمل المؤسسات الفلسطينية في ظلها. وأشار إلى أن سياسات الاحـــتلال الإسرائيلي قد فرضت حدود الاقتصاد الفلسطيني الذي هو مجبر على العمل ضمن قاعدة أراضٍ متقلِّصة وغير متصلة بعضها ببعض.

٨٢- وقـــال إن أنشـــطة الاستيطان الإسرائيلي المكثَّفة في الضفة الغربية، وبخاصة في القدس الشرقية المحتلة وما حولها تقوِّض الأهداف الوطنية الفلسطينية وتعرِّض للخطر حل الدولتين الذي يتجسد في خارطة الطريق التي تحظى بتأييد دولي. وأوضـــح أن لهـــذه السياســـات والممارسات الإسرائيلية آثاراً اقتصادية سلبية لأنها قطعت الروابط بين الأسواق الداخلية وحالت دون إمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وكلاهما أمران أساسيان لتعزيز التجارة والنمو الاقتصادي ذي المـــنحى التصـــديري. وكمثال على العقبات الإسرائيلية أمام التنمية الفلسطينية، أشار إلى تأثير بناء الجدار والأنشطة

الاستيطانية على قطاع الزراعة. وأوضح أن الأراضي التي تم ضمها نتيجة لبناء الجدار هي أخصب الأراضي في الضفة الغربية، بينما أدت القيود المفروضة على نقل المحصول إلى الحد من إمكانية الوصول إلى الأسواق، وإلى ارتفاع تكاليف النقل إلى مستويات لا يمكن تحمُّلها.

٨٣- وعلاوة على ذلك، فإن بروتوكول باريس الذي يُضفي فعلياً طابعاً مؤسسياً على سياسات إسرائيل المتمثِّلة في تحويل الاقتصاد الفلسطيني منذ الاحتلال في عام ١٩٦٧ إلى اقتصاد تابع يخضع لسيطرتها قد أدى أيضاً دوراً رئيسياً في تزايد حدة هشاشة الاقتصاد وتبعيته. وفي ظل مثل هذه البيئة غير المواتية الخارجة عن سيطرة الحكومة الفلسطينية، لا يمكن حتى لأقوى وأكفأ وأنجع السياسات الموجّهة لصالح الفقراء أن تحقق بسهولة نتائجها المرجوّة. وعلى الرغم من مشاعر الابتهاج التي لم تدم طويلاً عقب انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية التي كانت قائمة فيه، فإن غزة لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، وهي تشكِّل أكبر سجن مفتوح في العالم حيث يُحبس ١,٣ مليون فلسطيني بين الأنقاض والبُنى التحتية المضعضعة. ولا تزال إسرائيل تتحكم بالحدود البرية والمجال الجوي والبحري. ويمثِّل إصرار إسرائيل على مواصلة السيطرة على حركة الأشخاص والبضائع عند الحدود الفلسطينية مع مصر دليلاً واضحاً على استمرار سلطة الاحتلال في التحكُّم بالاقتصاد الفلسطيني.

٨٤- وفي الختام، قال المتحدث إنه بينما واجهت البلدان النامية التي نالت استقلالها قبل عقود من الزمن تحديات رئيسية في سعيها إلى تحقيق التنمية، فإن الشعب الفلسطيني الذي ما برح يعاني من احتلال إسرائيلي طال أمده يواجه مهمة مزدوجة تتمثل في السيطرة على الأضرار الناشئة عن هذا الاحتلال ومحاولة تحقيق التنمية في الوقت نفسه. وقال إن فلسطين ممتنّة لجميع أشكال المساعدة والدعم المقدميْن من أجل التخفيف من وطأة التأثير الخطير للاحتلال الإسرائيلي. إلا أن أفضل طريقة لمساعدة الشعب الفلسطيني هي في ممارسة الضغط على إسرائيل لكي تُنهي احتلالها.

٨٥- وأعرب ممثل **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، الذي تحدث باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، عن شكره للأمانة على تقريرها المفيد الذي يسلط الضوء على أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد كما يتضمن تحليلاً شاملاً لحالة الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب والتشوهات التي أصابته نتيجةً لسنوات من الاحتلال والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، والتحديات التي يواجهها في أعقاب خمس سنوات من التراجع. ولاحظ أنه رغم الظروف البالغة الصعوبة وتركيز المانحين على جهود الإغاثة، تم إحراز تقدمٍ هامٍ في أنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى فلسطين. وذكَّر بخطة عمل بانكوك وبتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ساو باولو، وحث المجلس على مواصلة تقديم الدعم للأنشطة المتبصِّرة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية من أجل بناء الدولة المرتقبة.

٨٦- وأشار إلى الصورة القاتمة التي تواجه الشعب الفلسطيني وشدد على عددٍ من التحديات التي تواجه المسؤولين عن رسم السياسات الفلسطينية، بما في ذلك فقدان ثلث مكاسب الرفاه بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٤؛ وتزايد الفقر؛ حيث يعيش ما نسبته ٦١ في المائة من الأسر الفلسطينية دون خط الفقر؛ وتآكل القدرة الإنتاجية؛ وتزايد الاعتماد على الواردات، وبخاصةٍ من إسرائيل؛ والارتفاع المستمر في مستوى الاستيعاب المحلي؛ والتحول عن الاستثمار إلى الاستهلاك في تخصيص الموارد.

٨٧- وأعرب عن تأييده للدعوة التي تضمنها التقرير للأخذ بنهجٍ إزاء التنمية يقوم على أساس التوافق الوطني ولإجراء إصلاحاتٍ اقتصاديةٍ وتجاريةٍ تكون في صالح الفقراء وفي اتجاه النهوض بالمسؤولية عن إقامة الدولة. وقال إن جهود الإعمار

والتنمية ينبغي أن تركِّز على الأجل الطويل. إلا أن حيز التحرك المحدود جداً المتاح للمسؤولين عن رسم السياسات العامة يجعل التصدي لهذه التحديات أمراً غير ممكنٍ عملياً. وفي هذا الصدد، دعا إلى إتاحة حيز تحرك كافٍ للسلطة الفلسطينية على صعيد السياسة العامة لكي ترسم خارطة طريق للسياسة الاقتصادية خاصة بها تفضي إلى إقامة الدولة، مع ضمان التماسك بين الأهداف الفورية والأهداف الاستراتيجية. وأعرب عن تأييده للاقتراح الذي تضمنه التقرير ومفاده أنه يمكن للسلطة الفلسطينية أن تستفيد من تجارب بلدان شرقي آسيا وغيرها من البلدان التي نجحت في تحقيق نموٍ سريع في ظل أزمات وصراعات سياسية. وفي الختام، قال إنه يؤيد بالكامل الجهود التي يبذلها الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وفقاً للولاية التي أسندت إليه في بانكوك وساو باولو، وطلب إلى المجلس أن يدعو إلى توفير ما يكفي من الموارد لهذا البرنامج من أجل ضمان تقديم مساعدة فعالة لدعم السلطة الفلسطينية في العملية التحضيرية لإقامة الدولة وفقاً لحل الدولتين.

٨٨- وأعربت ممثلة **مصر**، التي تحدثت باسم **المجموعة الأفريقية**، عن تأييدها للبيان الذي أدلت به مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما أعربت عن تأييدها الكامل لقيام الدولة الفلسطينية على النحو المتوخى في قرارات الأمم المتحدة، وشددت على الحاجة الملحة لإنشاء المؤسسات اللازمة لإدارة هذه الدولة بكفاءة. وقالت إنها توافق على ما جاء في التقرير من أن السلطة الفلسطينية قد اتخذت بالفعل خطواتٍ ملموسة في مجال الإدارة الاقتصادية وأن المهام التي حددها المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية نفسها هي مهام أقل ما يقال فيها إنها تطرح تحديات يتعين التصدي لها، وبخاصة في ضوء الأوضاع الاقتصادية الموهنة الناشئة عن خمس سنواتٍ من الحملات الإسرائيلية وقرابة أربعة عقود من الاحتلال والاعتماد على إسرائيل.

٨٩- وأعربت عن ارتياحها للتقدم الهام الذي أُحرز في تنفيذ برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية إلى السلطة الفلسطينية، على الرغم من الظروف الميدانية البالغة الصعوبة ومن تركيز الجهات المانحة على جهود الإغاثة. وقالت إن من المهم بالتالي أن يُقدم أعضاء المجلس الدعم لأنشطة الأونكتاد المتبصِّرة التي تهدف إلى دعم الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية في اتجاه بناء المؤسسات الضرورية لإقامة الدولة المرتقبة. وهذا يتطلب، حسبما دعا إليه توافق آراء ساو باولو، توفير موارد كافية من أجل مواصلة تقديم المساعدة التقنية في الميدان وكذلك لدعم الإدارة الأساسية للأمانة في جنيف. وشددت على أنه لم يتم بعد توفير هذه الموارد حسبما هو مطلوب.

٩٠- وأضافت قائلة إن التحديات التي تنطوي عليها الأزمة المستمرة تتعاظم نتيجةً للضيق الشديد في حيز التحرك المتاح للمسؤولين عن رسم السياسات العامة الفلسطينية من أجل الخروج بالاقتصاد من حالة التراجع التي يبدو أنه لا نهاية لها. ودعت المجتمع الدولي إلى تزويد السلطة الفلسطينية بكل ما يلزم من أجل الخروج بالاقتصاد من هذا المأزق. وقالت إنها توافق على ما جاء في التقرير من أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تشوهات نشأت عن سنوات من التدمير وعقودٍ من الاحتلال، وعن تنمية غير متوازنة تخدم أساساً مصلحة سلطة الاحتلال. وأوضحت أنه لكي يكونَ لأي إصلاحٍ أو نظامٍ تجاري تأثيرٌ ذو معنىً، فلا بد من تصحيح هذه الاختلالات أولاً. كما أعربت عن موافقتها على ما جاء في التقرير من أن التحديات التي تواجه المسؤولين عن رسم السياسات العامة الفلسطينية تتطلب سلطات لا تتوفر عادة إلا للدول ذات السيادة. والتصدي لهذه التحديات قد يساعد في إيجاد الشروط اللازمة لإقامة دولةٍ فلسطينيةٍ قادرةٍ على الحياة. إلا أنها شككت في ما إذا كان ينبغي اعتبار هذه الشروط شروطاً مسبقةً لإقامة الدولة.

٩١- وأبرزت المتحدثة قدرة الأمانة على الاستجابة للاحتياجات الفلسطينية في المستقبل، حسبما يعكسه التوسع المتواصل لبرنامجها الخاص بتقديم المساعدة التقنية. وقد أدى هذا إلى تمكين الشعب الفلسطيني من فرض "حقائق على

الأرض" لا رجـــوع فيها، وهي ضرورية لإقامة الدولة الفلسطينية المرتقبة وذات السيادة. وحذّرت من أن استمرار نقص الموارد المتاحة لأداء وظائف الدعم المركزي التي تضطلع بها وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني منذ عام ٢٠٠٤ يُهـــدد التنفـــيذ الســـلس لبرنامج تقديم المساعدة وإحرازه نتائج مرضية. وقالت إن الأونكتاد لا يزال يعمل في ظل قيود شديدة، مما يؤثر سلباً على اضطلاعه بالولاية التي أُسندت إليه في بانكوك وساو باولو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأوضاع الســـائدة عـــلى الأرض، والقيود التي تفرضها إسرائيل على حركة التنقل والوصول إلى الميدان من قِبَل موظفي الأونكتاد وموظفي المشاريع والخبراء الاستشاريين، لا تزال تحد من نطاق ووتيرة أنشطة المساعدة التقنية. واختتمت المتحدثة كلامها بقولهـــا إنه ينبغي لجميع أعضاء الأونكتاد المعنيين أن يعملوا بنشاط مع الأمانة من أجل توفير القدر الكافي من الموارد التي اعتـــبر توافـــق آراء ساو باولو أنها ضروريةٌ لكي يستطيع الأونكتاد أن يواصل تكثيف المساعدة التي يقدمها إلى الشعب الفلسطيني.

٩٢- وأعـــرب ممـــثل **باكستان**، الذي تحدث باسم **المجموعة الآسيوية**، عن تأييده للبيان الذي أُدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، كما أعرب عما تشعر به مجموعته من قلقٍ إزاء تدهور أحوال المعيشة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٩٣- وقـــال إنـــه بالرغم من أن الأونكتاد قد حقق بعض النجاح في مساعدة فلسطين، تظل هناك حقيقة مفادها أن اقتصـــاد الضفة الغربية وغزة هو الآن أصغر بنسبة ١٥ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٩، وأن الفقر لا يزال يتزايد، حيث إن نحو ثلثي الأُسر الفلسطينية تعيش دون خط الفقر بينما يعيش ثلث السكان في حالة فقرٍ مدقعٍ. ولذلك فإنه من الواضـــح أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين فعله. وأشار إلى الخطوات الهامة التي اتخذتها السلطة الفلسطينية في مجال الإدارة الاقتصـــادية. وقـــال إن من المهم دعم تلك الجهود من أجل تمكين السلطة الفلسطينية من صياغة وتنفيذ سياسات إنمائية تُدمج فيها بالكامل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن هذا سوف يشكل تحدياً رئيسياً، ولا سيما في ضوء الظروف التي جعلت التقرير يصف فلسطين بأنها اقتصاد مزقته الحرب.

٩٤- وأضـــاف قـــائلاً إن المجموعة الآسيوية تؤيد بالتالي الدعوة إلى تنفيذ برنامج إصلاحٍ من أجل إقامة الدولة يكون موجهـــاً لصالح الفقراء ويستند إلى نهجٍ يقوم على المشاركة الواسعة لضمان أن يكون الفقراء هم المستهدفين على الوجه الصحيح، فضلاً عن ضمان تدعيم وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لجهود إعادة الهـــيكلة الاقتصـــادية وخطـــط إقامة الدولة أن تتمحور حول أهدافٍ كميةٍ ذات آجال زمنية محددة، ودعم القطاعات الاقتصادية التي تتوفر لها مقومات البقاء والاستمرار، وخلق فرص العملٍ والحدٍ من الفقر. وقال إن تجارب البلدان الآسيوية الأخـــرى في مجال بناء الدولة والتنمية يمكن أن تُقدم دروساً مفيدةً حول أفضل الممارسات التي يمكن الاستناد إليها خلال عمليات تخطيط وتنفيذ السياسات العامة.

٩٥- وفي الختام، لاحظ أهمية التنفيذ الكامل لأحكام توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ساو باولو، بما يشمل تلك المجـــالات ذات الصـــلة بالـــنقاش الجاري اليوم. وهذا يتطلب توفير ما يلزم من موارد ودعم للأمانة لا لأغراض أنشطة المســـاعدة التقنـــية فحســـب وإنمـــا أيضاً لأغراض عمليات تحليل السياسات التي قد تكون وثيقة الصلة بتنمية الاقتصاد الفلســـطيني، وبخاصة تفعيل مفهوم إتاحة حيز للتحرك على صعيد السياسة العامة. وقال إنه يتطلع إلى اضطلاع الأونكتاد بمزيدٍ من العمل في هذا المجال، وإلى تحقيق نتائج ملموسة في تدعيم الاقتصاد الفلسطيني وسياسته الإنمائية.

٩٦- وأعرب ممثل **المملكة المتحدة**، الذي تحدث باسم **الاتحاد الأوروبي ورومانيا وبلغاريا المنضمتين إلى الاتحاد**، عن موافقته على توصية الأمانة بأن تكون جهود التنمية الفلسطينية قائمةً على أساس الأخذ بنهجٍ إزاء التجارة دافعه التنمية لا بنهجٍ إزاء التنمية دافعه التجارة. وأعرب عن تقديره للدعم والمساعدة المتواصلين اللذين يقدمهما الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني رغم قيود الميزانية. كما أعرب عن شكره لموظفي الأونكتاد على عملهم.

٩٧- وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي قد زاد من المساعدة المالية التي يقدمها إلى الشعب الفلسطيني لتصل إلى ٢٤٠ مليون يورو في السنة يُخصص منه ما مقداره ٦٠ مليون يورو لإنعاش الاقتصاد وإنشاء المؤسسات اللازمة لتحقيق النمو. كما أن الاتحاد الأوروبي قد خصص مبلغ ٠٠٠ ٧٠٣ يورو في عام ٢٠٠٥ لدعم أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد، بما في ذلك إنشاء مجلس الشاحنين الفلسطيني وتوسيع نطاق العمل بنظام الأونكتاد الآلي لتجهيز البيانات الجمركية ليشمل حدود غزة مع مصر.

٩٨- ونوَّهت ممثلة **إسرائيل** بالتقرير الذي أعدته الأمانة بشأن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، وقالت إن إسرائيل تؤيد العمل الهام الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية. وأشارت إلى أن جميع الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لمساعدة الشعب الفلسطيني هي من القضايا الرئيسية في بناء اقتصادٍ تنافسيٍ وقابلٍ للحياة ومؤسسات اقتصادية متطورة، وهو ما يخدم مصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

٩٩- إلا أن إسرائيل لا تزال تتساءل، دون أن تتلقى جواباً حتى الآن، حول أسباب وجود بند محدد بشأن هذه المسألة ضمن جدول الأعمال، وحول أسباب تكريس مناقشة خاصة بشأن الاقتصاد الفلسطيني دون غيره من الأوضاع الاقتصادية في مناطق ليست أفضل حالاً ويمكن أن تستفيد هي أيضاً من اهتمام الأونكتاد. فلو كان التقرير قد ركَّز حقاً على الأنشطة التي حددها الأونكتاد فيما يتعلق بأداء ولايته الفريدة المتمثلة في بناء القدرات في مجال التجارة والتنمية لكان بوسع إسرائيل أن تؤيد تقرير هذه السنة إلى جانب غيرها من أعضاء الأونكتاد. إلا أنه من المؤسف أن واضعي التقرير قد آثروا مرة أخرى - بل وأكثر من المعتاد - عرض تقريرٍ سياسيٍ ضيقٍ ومنحازٍ. فهذا التقرير، الذي يركز تركيزاً مُفرطاً على الماضي، قد فقد أهميته لأنه لم يأخذ في الاعتبار المبادرة التي لم يسبق لها مثيل، أي انفصال إسرائيل عن قطاع غزة. فانتهاء السيطرة الإسرائيلية على غزة يتيح للفلسطينيين تنمية اقتصادهم وبناء مجتمعٍ شفافٍ وديمقراطيٍ يسعى إلى السلم ويخضع لسيادة القانون.

١٠٠- وتابعت قائلة إنه حتى قبل حدوث الانفصال الإسرائيلي عن غزة، كانت هناك دلالات على أن الحالة الاقتصادية الفلسطينية قد بدأت تنتعش. وقد لاحظ تقرير الأونكتاد أن عام ٢٠٠٣ قد شهد تحسُّناً في بعض المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن التقرير يعود بعد ذلك ليدّعي حدوث تراجعٍ اقتصادي في السنة التالية. وعلى النقيض مما ورد في هذا التقرير، فإن البنك الدولي وكذلك الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، قد أشارا إلى أن النمو الاقتصادي قد تواصل في عام ٢٠٠٤ وفي بداية عام ٢٠٠٥. وأضافت قائلة إن التقرير يشير إلى "السنوات الأفضل" للاقتصاد الفلسطيني، أي سنوات الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩، مقابل "السنوات الأسوأ" منذ عام ٢٠٠٠. إلا أن التقرير لم يذكر السبب الواضح لهذا التراجع، ألا وهو القرار اللامسؤول الذي اتخذته القيادة الفلسطينية في ذلك الوقت لدفع المنطقة نحو دائرة عنف مضطربة. وقالت إنه ليس لديها شك في أن من شأن وقف الإرهاب الفلسطيني اليوم أن يمكِّن الاقتصاد الفلسطيني من الانتعاش والنمو بصورة أساسية. وأشارت إلى أن إسرائيل ما برحت تبذل قصارى جهدها، حتى في ظل أوضاع أمنية خطيرة، من أجل الحفاظ على تماسك نسيج الحياة المدنية. وقد اشتمل ذلك على تمكين

عشـــرات الآلاف مـــن الفلسطينيين من دخول إسرائيل على أساسٍ يومي من أجل العمل، ولأغراض تجارية، ولتلقي العلاج الطبي.

١٠١- وقالـــت إن إسرائيل قد كررت على مر السنين تأييدها لتدعيم الاقتصاد الفلسطيني ورحبت بالدعم الذي يقدمه الأونكـــتاد للمســـاعدة في تحقيق هذا الهدف. إلا أن الأونكتاد لن يخدم الفلسطينيين كثيراً من خلال إعطاء صورة ناقصة للحقائق أو من خلال إلقائه اللوم على جانبٍ واحد بينما يبرئ الجانب الآخر. وعلى الرغم من أن التقرير يدعو إلى إجراء إصلاحاتٍ في السلطة الفلسطينية، فإنه يتجنب تناولَ بعض القضايا البالغة الأهمية مثل الفساد والاحتكارات والافتقار إلى الشفافية وعدم وجود بيئة تمكينية. وعلاوة على ذلك، فإن التقرير ينتقد الاتفاق التجاري بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ولا يشير إلى جوانبه الإيجابية العديدة التي تعود بالفائدة على الفلسطينيين مثل استقرار الأسعار والتحصيل الكفؤ للضرائب وضـــريبة القيمة المضافة. فهذا الاتفاق قد أُبرم بعد إجراء مفاوضات ثنائية مكثفة، وليس من الممكن تعديله أو تنقيحه إلا بالتراضي بين الطرفين.

١٠٢- وفي الخـــتام، قالـــت إنه بالرغم من التناقضات الكثيرة التي وردت في التقرير، ينبغي تركيز الاهتمام على أنشطة وبـــرامج الأونكـــتاد وليس على ما تضمنه التقرير من جوانب سياسية وغير متوازنة. وأعربت عن أملها بأن يظل عمل الأونكـــتاد مُركّزاً على النهوض بولايته كما ترد في توافق آراء ساو باولو الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٤، وبأن يتم تكريس تقرير السنة القادمة لتناول الأنشطة والمشاريع التنفيذية. وقالت إن إسرائيل تعتقد بقوة بأن أنشطة بناء القدرات والتعاون الـــتقني تمثل الطريقة الفُضلى لتحقيق التأثير الأقصى على التنمية الاقتصادية. واختتمت كلامها بقولها إن إسرائيل مستعدةٌ للعمل إلى جانب الفلسطينيين من أجل تحسين اقتصادهم.

١٠٣- وقالـــت ممـــثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إن الانسحاب التاريخي لإسرائيل من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية يشكل خطوةً في اتجاه حلّ الصراع حلاً سلمياً. وأشارت إلى أن الولايات المتحدة تعمل مع كلا الطرفين، وكذلك مـــع المجـــتمع الدولي، من أجل تحقيق الرؤية المتمثلة في وجود دولتين ديمقراطيتين تعيشان جنباً إلى جنبٍ في سلمٍ وأمنٍ. وأعربـــت عن شكرها للأمانة على عرض هذا البند وعلى إعداد التقرير الذي يبيِّن بوضوح التحديات التي تواجه التنمية الاقتصـــادية الفلسطينية. وشددت على الأولوية المتمثلة في إعادة الاقتصاد الفلسطيني إلى مسار النمو المستدام، وأوضحت أن الولايات المتحدة هي أكبر مانحٍ للضفة الغربية وغزة، حيث قدمت ما يزيد عن ٢٥٣ مليون دولار من المعونة في السنة المالية ٢٠٠٣. وفي السنة المالية ٢٠٠٥، بلغ الدعم المقدم من الولايات المتحدة ٢٢٥ مليون دولار، بما في ذلك ٥٠ مليون دولار في شكل مساعدة مباشرة قُدمت إلى السلطة الفلسطينية لأغراض إعادة بناء غزة. وبالنسبة لعام ٢٠٠٦، يصل مبلغ المساعدة المطلوب إلى ١٥٠ مليونٍ دولار.

١٠٤- وأضـــافت قائلةً إن الولايات المتحدة تواصل التشاور الوثيق مع الطرفين ومع اللجنة الرباعية فيما يتعلق بمسائل المعابر الحدودية، والربط بين الضفة الغربية وغزة، والحواجز أمام حركة التنقل في الضفة الغربية، ومطار/ميناء غزة. وقالت إن إقامـــة الدولة الفلسطينية تتطلب الاهتمام المتجدد للسلطة الفلسطينية بإجراء الإصلاحات في مجالات مكافحة الفساد، والشـــفافية والمســـاءلة، واســـتعادة سيادة القانون والنظام. وأوضحت أن على الإسرائيليين والفلسطينيين، على السواء، التزامات بموجب خارطة الطريق؛ إذ يتعين على السلطة الفلسطينية أن تتصدى للعنف، وأن تفكك البنية التحتية للإرهاب، وأن توحِّـــد القوات الأمنية؛ ويتعين على إسرائيل أن تفكك المراكز الاستيطانية الأمامية غير المُرخَّص لها وأن تنهي التوسع الاستيطاني. وشددت على أهمية التعاون والمساعدة على المستويين الإقليمي والأقاليمي من أجل إحراز تقدم في المستقبل.

وقالت إن للأونكتاد في هذا الصدد دوراً يؤديه في مساعدة الشعب الفلسطيني. واختتمت كلامها بقولها إن الأمانة تضطلع بعملٍ جيدٍ في ظل أوضاعٍ صعبةٍ.

١٠٥- وأعرب ممثل **إندونيسيا** عن تأييده للبيانين اللذين أُدلي بهما باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الآسيوية**، وأشاد بالتقرير الذي أعدته الأمانة بشأن الاقتصاد الفلسطيني. وقال إن التطورات التي حدثت مؤخراً في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي تمثلت في الانفصال الإسرائيلي من جانب واحد عن فلسطين لم تؤد إلى نشوء بيئة تفضي إلى تحسين أحوال معيشة الشعب الفلسطيني. وأضاف قائلاً إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ كل الخطوات الضرورية لوضع حد لاستمرار العمليات الحربية الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة وذلك من أجل إتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني لتحسين ظروف حياته. ونوّه بالمشاركة المستمرة للأونكتاد في مساعدة الشعب الفلسطيني رغم عدم كفاية الموارد الخارجة عن الميزانية، مما يعوق الجهود المبذولة للاضطلاع بالولاية التي أُسندت إلى الأونكتاد في بانكوك وساو باولو.

١٠٦- وتابع قائلاً إنه قد ثبت أن اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل آخذ في التزايد، حسبما يدل عليه أثر الإفقار المترتب على قيام إسرائيل بتشديد القيود المفروضة على حركة التنقل والتي تقترن بسياسة منهجية تتمثل في عمليات الإغلاق الداخلية والخارجية التي تفرضها إسرائيل على الضفة الغربية وغزة. وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يجد طريقة لتمكين الاقتصاد الفلسطيني من الخروج من حالة اعتماده على إسرائيل. وشدد على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية لاستعادة السلم في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية ولرفاه الشعب الفلسطيني. وأوضح أن التحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية في استعداداتها لإقامة الدولة تتطلب تقديم المزيد من المساعدة الدولية للإسهام في توفير الموارد الخارجة عن الميزانية واللازمة للأونكتاد في ما يبذله من جهود لمساعدة الشعب الفلسطيني. وقال إنه يتفق مع ما جاء في التقرير من أن برنامج الإصلاح الفلسطيني من أجل إقامة الدولة ينبغي أن يكون قائماً على أساس الأخذ بنهج إزاء التجارة دافعه التنمية وليس بنهج إزاء التنمية دافعه التجارة. وأشار إلى أن مثل هذا البرنامج يجب أن يصاغ ضمن إطار يقوم على أساس توافق وطني يحدد على نحو لا لبس فيه أولويات التنمية الموجهة لصالح الفقراء فضلاً عن أولويات الإصلاح.

١٠٧- وأعرب ممثل **الأردن** عن شكره للأونكتاد على تقريره وعلى العرض الذي قدمه ممثل الأمانة. وقال إنه من المقلق ملاحظة ما تضمنه التحليل الوارد في التقرير لحالة الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب من أرقام تدل على حدوث انخفاضات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، وعلى حدوث زيادات كبيرة في الكلفة التراكمية للفرص الاقتصادية الضائعة وبالتالي تزايد الفقر. وقال إن كل هذا هو نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية التي أدت إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية وتدمير البنية التحتية وتآكل القاعدة الاقتصادية والتحول في الإنفاق من الاستثمار إلى الاستهلاك. وأشار إلى أن ثلثي السكان يعيشون دون خط الفقر، بينما يعيش ثلثهم في حالة فقر مدقع، وبالتالي فإنه ليس من الممكن التحدث عن التنمية والنمو. وقال إن التقرير يبين بوضوح صعوبة بناء اقتصاد فعال في ظل الاحتلال الأجنبي وحالة الحرب.

١٠٨- وتابع قائلاً إنه مما يؤمل أن يكون في التطورات الأخيرة بصيص من الأمل ربما يبشر بتغيير العلاقة العدائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وأوضح أن الحالة الاقتصادية للشعب الفلسطيني ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع الأمني والسياسي للشعب الفلسطيني مثلما ترتبط بالإجراءات والخطوات الإصلاحية. فمن شأن السلم والأمن أن يمكنا السلطة الفلسطينية من التركيز على تصحيح مسارها التنموي وعلى السياسات التجارية الموجهة نحو التنمية وغير ذلك من

التوصيات الكثيرة التي تضمنها التقرير مثل رسم خارطة طريق للسياسة الاقتصادية الفلسطينية وضمان التماسك بين الأهداف العاجلة والأهداف الاستراتيجية.

١٠٩- وشدد على ضرورة دعم التقدم الذي أُحرز مؤخراً من خلال ربط الانسحاب الإسرائيلي من غزة بخارطة الطريق، وأعرب عن استعداد الأردن للاضطلاع بدور في هذا الشأن على جميع المستويات؛ كما شدّد على ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار للشعب الفلسطيني؛ وتقديم الدعم المالي إلى الشعب الفلسطيني؛ وتعزيز قدرة المؤسسات الفلسطينية الرسمية؛ وحث المنظمات الدولية على تقديم المساعدة التقنية إلى الفلسطينيين؛ ودعم استمرار الأونكتاد في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وأخيراً، أعرب عن شكره لوحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني على ما تبذله من جهود، كما أعرب عن شكره للدول المانحة.

١١٠- وأعرب ممثل **الصين** عن تقدير بلده لدور الأونكتاد وبرنامجه الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني على مدى السنة الأخيرة. كما أشاد بتقرير الأمانة لما تضمنه من توصيات صحيحة في مجال السياسة العامة من شأنها أن تمكّن الفلسطينيين من وضع الاقتصاد على مسار الانتعاش. وقال إنه بالرغم من كون توافق آراء ساو باولو يدعو إلى تكثيف برامج المساعدة التي تقدمها الأمانة إلى الشعب الفلسطيني، مع تعزيزها بما يكفي من الموارد، فلا تزال هناك فجوة بين الواقع والاحتياجات. فالواقع أن برنامج أنشطة الأمانة يواجه خطر تقليصه نتيجة لنقص الموارد. وأعرب عن أمله بأن يولي المجتمع الدولي اهتماماً كافياً لهذه المشكلة. كما أعرب عما يشعر به بلده من قلق بالغ إزاء الكارثة الإنسانية التي تواجه الشعب الفلسطيني، ودعا المجتمع الدولي إلى إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للصراع بين إسرائيل وفلسطين. وقال إن الصين تسلم بأن تنمية الاقتصاد الفلسطيني تتوقف على إحراز تقدم في عملية السلام على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخارطة الطريق.

١١١- وأعرب ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** عن تأييده للبيانين اللذين أُدلي بهما باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الآسيوية، وأعرب عن تقدير بلده للتقرير المفيد الذي أعده الأونكتاد بشأن المساعدة التي يقدمها إلى الشعب الفلسطيني. وقال إن التقرير يبين بوضوح كيف يعيش الشعب الفلسطيني في ظل بيئة تتسم بانعدام الأمن وتفشي الفقر وحرمانه من حقوقه الأساسية. وأضاف قائلاً إن الاقتصاد الفلسطيني يواصل الانكماش مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على مستويات الفقر والطاقة الإنتاجية ورفاه الشعب. وقال إن الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب قد حُرم أيضاً من التفاعل مع الاقتصادات الإقليمية. كما أنه قد واصل تراجعه الحاد خلال السنة الماضية التي شهدت تقلصاً مستمراً في طاقة العرض نتيجة لعقود من الاحتلال وتدمير وتدهور البنية التحتية الخاصة والعامة، فضلاً عن القيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع، وتطبيق سياسة منهجية تتمثل في عمليات الإغلاق الداخلية والخارجية.

١١٢- وأضاف قائلاً إن من المفارقات أن تآكل الطاقة الإنتاجية الفلسطينية وتراجع قدرة الناس على تأمين قوتهم قد أفضيا إلى زيادة الواردات، الأمر الذي عاد بفوائد كبيرة على دولة الاحتلال. وأوضح أن العلاقات الاقتصادية القسرية بين الفلسطينيين وإسرائيل قد أصبحت تشكل حالة كلاسيكية لكيان محتل يستكشف جميع الفرص والإمكانيات لاستغلال المحتل بصورة منهجية. وقال إن الاعتراف بالحقوق الأساسية للفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في التنمية، وتنفيذ اتفاقيات جنيف ذات الصلة بحماية المدنيين في الأراضي الخاضعة للاحتلال، ينبغي أن يشكلا المطلب الفوري للمجتمع الدولي من الكيان المحتل. وأشاد بالأونكتاد لقيامه بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في ظل هذه الأوضاع المناوئة. وأشار إلى أن

هـــذه المســـاعدة ينبغي أن تستند إلى نهج مزدوج يهدف، أولاً، إلى منع تدهور الاقتصاد الفلسطيني قدر الإمكان، وثانياً مساعدة الحكومة الفلسطينية في تدعيم قدراتها المؤسسية وبنيتها التحتية استعداداً لإقامة الدولة المرتقبة.

١١٣- وأعرب ممثل **اليابان** عن دعم بلده لبرنامج الأونكتاد الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، كما أعرب عن التزام بلده بالمساعدة في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط قُدماً. وأبرز المساهمة التي قدمتها اليابان مؤخراً في عملية الســـلام في أعقـــاب الانفصـــال الإسرائيلي عن غزة، بما في ذلك تقديم منحة بمبلغ ٤٩,٨ مليون دولار إلى وكالة الأمم المـــتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وبالإضافة إلى ذلك، فقد تعهدت اليابان، في الاجتماع الأخير بين رئيس وزراء اليابان ورئيس السلطة الفلسطينية، بالمساهمة بمنحة قدرها ١٠٠ مليون دولار لأغراض إعـــادة تأهيل مخيمات اللاجئين في قطاع غزة. وقال إنه من المتوقع أن تؤدي هذه المساعدة إلى توفير ١ ٦٧٠ فرصة عمل في اليوم للعاطلين عن العمل. واختتم كلمته بقوله إن اليابان تعتزم مواصلة تقديم الدعم لفلسطين في مواجهة الأزمة ومن أجـــل تحقيق السلام في الشرق الأوسط. كما أعرب عن قلق حكومته إزاء حالة نقص الموارد التي يواجهها حالياً برنامج المساعدة الذي يضطلع به الأونكتاد.

١١٤- وأعـــرب ممثل **تونس** عن شكره للأونكتاد على تقريره القيم، كما أعرب عن شكره لممثل الأمانة على العرض الذي قدمه، وقال إنه يضم صوته إلى صوت المتحدثين باسم المجموعة الأفريقية ومجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف قائلاً إن الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال ومن تزايد القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الأشخاص والسلع، ومن تدمير البنية التحتية والقاعدة الاقتصادية، ومن سياسة الإغلاقات الصارمة المفروضة على أرضه.

١١٥- وقـــال إن التقرير يبين مدى حدّة هذه المعاناة حسبما تنعكس في حالة الفقر الذي يعاني منه قرابة ثلثي السكان الفلســـطينيين بينما يعيش ثلثهم في حالة فقر مدقع. وأوضح أن سياسة الاستيطان وبناء حاجز الفصل يزيدان من تدهور الاقتصـــاد الفلســـطيني والـــزراعة والأمـــن الغذائي. وأشار إلى أنه لا يمكن تحسين الأوضاع الصعبة السائدة في الأرض الفلسطينية دون إيجاد حل دائم وشامل، ودون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنشاء الدولة الفلسطينية ومواصلة تقديم الدعم الدولي للشعب الفلسطيني.

١١٦- وأضـــاف قائلاً إن وفده يثمّن الجهود العظيمة التي يبذلها الأونكتاد وما يقدمه من دعم إلى الشعب الفلسطيني، وهو يدعو أعضاء الأونكتاد، وبخاصة البلدان المانحة، إلى زيادة التنسيق مع هذا البرنامج ودعمه من أجل تمكين الأونكتاد من تكثيف ما يبذله من جهود لصالح الشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية.

١١٧- وأعـــرب ممـــثل **بـــنن**، الذي تحدث باسم **أقل البلدان نمواً**، عن تقدير مجموعته لبرنامج الأونكتاد الخاص بتقديم المســـاعدة إلى الشـــعب الفلسطيني. وأشار إلى تقرير الأمانة فلاحظ أن أغلبية الفلسطينيين يعيشون في ظل الفقر. وقال إنه بالـــرغم من كون المساعدة الدولية تؤتي ثمارها بالفعل، فإن واقع الحال وظروف الحرب في الأرض الفلسطينية المحتلة تقوض كل جهد. وقال إن المساعدة الدولية ينبغي أن تركز على تحسين أحوال معيشة الفلسطينيين، ولكنه تساءل حول كيفية تحقيق هذا الهدف دون إحلال السلم. وقال إن من المهم بالتالي دعم كل خطوة تتخذ في اتجاه إنهاء الصراع وإحلال السلم.

١١٨- وأعرب ممثل **جامعة الدول العربية** عن تقديره للمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني على مدى العديد من السنوات. وسلّط الضوء على الحقائق المفزعة التي كشفها التقرير والتي تدل على قلة التقدم المحرز. وقال

إن الاقتصاد الفلسطيني هو الآن أصغر بنسبة ١٥ في المائة مما كان عليه قبل أربع سنوات، وذلك كنتيجة رئيسية للحصار المفروض على الأرض الفلسطينية المحتلة، وهدم المنازل وتدمير البنية التحتية، والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي. وأوضح أن الكلفة المقدرة للخسائر المتكبدة على مدى السنوات الأربع لا تقل عن ١٠ مليار دولار. وقال إن التقرير يبين، بالإضافة إلى ذلك، أن ثلثي الفلسطينيين يعيشون دون خط الفقر وأن ثلثهم يعيشون في حالة فقر مدقع. وأشار إلى أن هذا الوضع يتطلب بذل جهود خاصة من أجل بناء المؤسسات الاقتصادية وتدعيمها في إطار عملية متواصلة. وفي هذا الصدد، قال إن جامعة الدول العربية تعتبر أن المبادرات التي تقوم بها وحدة الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني تشكل خطوات عملية وتستحق الدعم وفقاً لخطة عمل بانكوك وتوافق آراء ساو باولو. وأعرب عن أمله بأن يتم توسيع وتكثيف المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني من أجل تلبية احتياجات السلطة الفلسطينية.

١١٩- وقال إن الحالة الراهنة للاقتصاد الفلسطيني تتطلب من المانحين اعتماد مجموعة تدابير دعم خاصة تكون قادرة على التعامل بإيجابية مع الاحتياجات الاقتصادية للشعب الفلسطيني. وطلب إلى الأونكتاد والبلدان المانحة تقديم الدعم لهذا البرنامج من أجل بناء القدرات اللازمة لتحقيق السيادة الفلسطينية الكاملة والاستقلال الوطني الفلسطيني.

١٢٠- وقال ممثل **أمانة الأونكتاد** إن الأمانة تقدر تقديراً كبيراً الصدى الذي لقيته رسالة الأونكتاد بشأن السياسة العامة لدى صانعي السياسة الفلسطينية إذ أثارت في أوساطهم شعوراً بالتقدير الصادق الذي تدل عليه كلمة المراقب عن فلسطين. فليس من اليسير التطرق إلى موضوع كهذا بمعزل عن الأحداث السياسية التي تؤثر فيه، ولكن الأونكتاد سعى جاهداً طوال الوقت إلى السير بحذر على الخط الدقيق بين قرارات الأمم المتحدة ومصطلحاتها ومبادئها التوجيهية من جهة، وبين ضرورة المحافظة على توافق في الآراء داخل الأونكتاد بشأن ولايته في مجال تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، من جهة أخرى. فلا يمكن الاضطلاع بأعمال الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية بمعزل عن أعماله الجارية في البحوث وتحليل السياسة العامة والاستعراض الحكومي الدولي. وأخيراً، تأمل الأمانة في أن ينضم إلى المانحين الحاليين مانحون جدداً بوسعهم إيجاد مجالات اهتمام مشتركة وذات أولوية على نحو ينسجم مع الحاجات الإنمائية الفلسطينية ومع مهارات وتجارب الأونكتاد في عملياته.

ثالثاً- المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

١٢١- افتتحت السيدة ماري ويلان (آيرلندا)، رئيسة المجلس المنتهية ولايتها، الدورة الثانية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

باء - انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١(أ) من جدول الأعمال)

١٢٢- انتخب المجلس بالتزكية، في جلسته العامة (الافتتاحية) ٩٦٨ المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، السيد رانسفورد سميث (جامايكا) رئيساً للمجلس في دورته الثانية والخمسين.

١٢٣- وفي الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً، أكمل المجلس انتخاب أعضاء مكتبه لدورته الثانية والخمسين وذلك بانتخاب ١٠ نواب للرئيس ومقرر. وبناء عليه، فقد كان أعضاء المكتب المنتخبون كما يلي:

الرئيس: سعادة السيد رانسفورد أ. سميث (جامايكا)

نواب الرئيس: سعادة السيد خوان أنطونيو مارش (إسبانيا)

سعادة السيد ويغر كريستيان سترومن (النرويج)

سعادة السيد خوان أنطونيو فرناندیس بالاسيوس (كوبا)

السيدة بريغيتا ماريا سييفكر - إبرلي (ألمانيا)

السيد يوري أفانسييف (الاتحاد الروسي)

السيدة ميليسا كيبوي (الولايات المتحدة الأمريكية)

سعادة السيد سميح شكري (مصر)

سعادة السيد كوام باواه - إيدوسي (غانا)

سعادة السيد غيان تشاندرا أتشاريا (نيبال)

سعادة السيد موسى بريزات (الأردن)

المقرر: السيد ليفان لوميدزي (جورجيا)

١٢٤- ووفقاً للممارسة المتبعة، وافق المجلس على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين، ورئيسا لجنتي الدورة، مشاركة كاملة في أعمال المكتب.

جيم - إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها
(البند ١(ب) من جدول الأعمال)

١٢٥- أقر المجلس، في جلسته الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة TD/B/52/1. (وللاطلاع على جدول الأعمال بصيغته المعتمدة، انظر المرفق أدناه).

١٢٦- وفي الجلسة نفسها، أنشأ المجلس لجنتين للدورة تتوليان النظر في البنود المدرجة في جدول أعماله وتقديم تقارير عنها، وذلك على النحو التالي:

اللجنة الأولى للدورة المعنية بالبند ٤: استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً؛

اللجنة الثانية للدورة المعنية بالبند ٥: التنمية الاقتصادية في أفريقيا: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو والتنمية.

١٢٧- وانتُخب عضوا المكتب التاليان للعمل في مكتب اللجنة الأولى للدورة:

الرئيس: سعادة السيد مارك جياكوميني (فرنسا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد نعيم أكيبو (بنن)

١٢٨- وانتُخب عضوا المكتب التاليان للعمل في مكتب اللجنة الثانية للدورة:

الرئيس: سعادة السيد لوف متيسا (زامبيا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد لوسيانو باريلارو (إيطاليا)

دال- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
(البند ١(ج) من جدول الأعمال)

١٢٩- في الجلسة العامة ٩٧٧ التي عقدها المجلس في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، اعتمد المجلس تقرير المكتب عن وثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الدورة الثانية والخمسين، وبذلك يكون قد قبل وثائق تفويضهم.

هاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين للمجلس
(البند ١(د) من جدول الأعمال)

١٣٠- في الجلسة نفسها، قرر المجلس إحالة هذا البند إلى المشاورات التي يجريها رئيس المجلس. وهكذا سيقدَّم جدول الأعمال المؤقت من أجل الموافقة عليه في دورة تنفيذية تُعقد في وقت مناسب.

واو- تعيين الأعضاء لعام ٢٠٠٦ في الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك
(البند ١١(أ) من جدول الأعمال)

١٣١- في الجلسة العامة ٩٧٧ التي عقدها المجلس في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عيَّن المجلس أعضاء الهيئة الاستشارية للفترة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، كما يلي: سعادة السيد رانسفورد أ. سميث (جامايكا)، والسيد يوري أفانسييف (الاتحاد الروسي)، وسعادة السيد سيرغي ألينك (بيلاروس)، وسعادة السيد سميح سكري (مصر)، وسعادة السيد كوامي باواه - إيدوسي (غانا)، وسعادة السيد تشارلز موتاليموا (جمهورية تترانيا المتحدة)، وسعادة السيدة كليمنسيا فوريرو أوكروس (كولومبيا)، وسعادة السيد غويليرمو فالي غاليس (أوروغواي)، وسعادة السيد مكارم ويبيسونو (إندونيسيا)، وسعادة السيد محمد رضا البرزي (جمهورية إيران الإسلامية)، وسعادة السيد مسعود خان (باكستان)، والسيدة بربارة ريتبروك (هولندا)، والسيد إيمانويل فاركو (فرنسا)، والسيد فريدريك آرثر (النرويج)، والسيد كيمينوري إيواما (اليابان).

زاي- استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
(البند ١١(د) من جدول الأعمال)

١٣٢- في الجلسة العامة ذاتها، وافق المجلس على الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ٢٠٠٥ والجدول الزمني الإرشادي للاجتماعات لعام ٢٠٠٦ (TD/B/INF.203)، على أن يكون مفهوماً أنه لا يمكن تغيير المواعيد أو الأماكن إلا على أساس التشاور.

حاء - عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ٢٠٠٦
(البند ١١(هـ) من جدول الأعمال)

١٣٣- في الجلسة العامة ذاتها، وافق المجلس على عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٥، كما يلي: الاتحاد الروسي؛ إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، بلغاريا، بنن، بيرو، بيلاروس، الجماهيرية العربية الليبية، زامبيا، سويسرا، الصين، فنزويلا، فنلندا، كوبا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

طاء - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس
(البند ١١(و) من جدول الأعمال)

١٣٤- في الجلسة نفسها، أُبلغ المجلس بأنه لا توجد آثار مالية ناجمة عن أعمال دورته الثانية والخمسين.

ياء - اعتماد التقرير
(البند ١٢ من جدول الأعمال)

١٣٥- في الجلسة العامة ٩٧٧ التي عقدها المجلس في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أحاط المجلس علماً بتقريري اللجنة الأولى للدورة (TD/B/52/SC.1/L.1) واللجنة الثانية للدورة (TD/B/52/SC.2/L.1 وAdd.1) وقرر إدراجهما في التقرير الختامي للمجلس عن دورته الثانية والخمسين.

١٣٦- وفي الجلسة نفسها، اعتمد المجلس مشروع التقرير المتعلق بدورته الثانية والخمسين (TD/B/52/L.2 وAdd.1-6)، رهنا بأي تعديلات قد ترغب الوفود في إدخالها على ملخصات بياناتها. وأذن المجلس كذلك للمقرر بأن يكّمل التقرير النهائي حسبما يكون مناسباً وأن يعد تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة.

المرفق

جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية

١- المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للمجلس

٢- الجزء الرفيع المستوى: متابعة الأونكتاد الحادي عشر: التطورات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية

٣- الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: اتساق السياسات العامة، والاستراتيجيات الإنمائية والاندماج في الاقتصاد العالمي

٤- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

٥- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا تتعلق بقدرة أفريقيا على تحمّل عبء الديون

٦- استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

٧- إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) إسهام الأونكتاد، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، واستعراض التقدم المحرز في هذا التنفيذ، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة

(ب) التقرير الذي أعده رئيس مجلس التجارة والتنمية عن مشاركته في الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية

٨- أنشطة التعاون التقني:

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (تقرير الفرقة العاملة عن دورتها الثالثة والأربعين)

(ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(ج) استعراض سياسة الاستثمار في سري لانكا

٩- المسائل التي تقتضي إجراءً من المجلس في إطار متابعة الدورة الحادية عشرة للمؤتمر، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى، أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:

(أ) تقرير عن شراكات الأونكتاد الحادي عشر الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة

(ب) جلسة استماع مع المجتمع المدني، وفقاً للفقرة ١١٧ من توافق آراء ساو باولو

(ج) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثالثة والأربعين، المعقودة في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

١٠- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي السابع والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (١٤-٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، نيويورك)

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته السابعة والثلاثين (جنيف، ٢٦-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

١١- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وأثر هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠٠٥

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٥

(و) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٢- مسائل أخرى

١٣- اعتماد التقرير.

- - - - -